جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

هيكل التجارة الخارجية و أثره على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية عن الأردن

(2004 - 1976)

The Influence of Trade Composition on Economic Growth

Econometric Analysis Study about Jordan (1976-2004)

إعداد

عصام روا شدة

إشراف

الدكتورة زكية مشعل

2007

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

" هيكل التجارة الخارجية وأثره على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية عن الأردن ١٩٧٦ - ٢٠٠٤"

إعداد

عصام محمد نايف رواشده

بكالوريوس اقتصاد – جامعة اليرموك – ٢٠٠٢

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

جامعة اليرموك

لجنة المناقشة

		التوقيع
الدكتورة زكيـــــة مشعـــل	مشرفا رئيسا	
الأستاذ الدكتور قاسم الحموري	عضواً	
الأستاذ الدكتور سعيد الخطيب	عضواً	
الأستاذ الدكتور علي المقابلـــه	عضواً	

٢٠٠٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهداء

إلى من ربياني صغيرا.... والدي

إلى التي وقفت معي وساندتني... زوجتي

إلى زينة الحياة الدنيا ... ابنتي

إلى رفاق دربي ... أصدقائي

والى من فاتني ذكرهم جميعاً ..... أهدي هذا الجهد المتواضع.

الباحث
عصام الرواشدة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشكر والتقدير

لا يسعني بعد الانتهاء من هذا الجهد إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لأساتذتي الأفاضل في قسم الاقتصاد، واللذين كان لهم الفضل علي طوال مسيرتي التعليمية.

اخص بالذكر الدكتورة زكية مشعل والتي تفضلت مشكورة بالإشراف على هذه الرسالة، حيث كان لآرائها القيمة الدور الأكبر في إتمامها.

ولا يسعني أيضا إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور قاسم حموري والاستاذ الدكتور سعيد الخطيب والأستاذ الدكتور علي مقابلة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وتحمل أعباء قراءتها وتصويبها بما يضمن إثرائها وإظهارها بالشكل العلمي اللائق. كما وأخص بالشكر الاستاذ زياد أبو ليلى على ما أبداه لي من مساعدة.

الباحث

عصام رواشدة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفهرس

الموضـــــــــــــــــوع	رقم الصفحة
الإهداء	III
الشكر والتقدير	IV
الفهرس	V
فهرس الأشكال	VI
فهرس الجداول	VI
فهرس الملاحق	VII
الملخص	VIII
الفصل الأول المقدمة	
1-1 تمهيد	2
1-2 أهمية الدراسة	5
1-3 أهداف الدراسة	6
1-4 مشكلة الدراسة	6
1-5 البيانات الإحصائية	7
1-6 تسلسل الدراسة	7
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة	
2-1 العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو	9
2-2 منافع التجارة الخارجية	10
2-2-1 الأثار الساكنة للتجارة الخارجية	10
2-2-2 الأثار الديناميكية للتجارة الخارجية	12
2-2-3 العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي	13
2-2-4 العلاقة بين المستوردات والنمو الاقتصادي	14
2-3 العلاقة بين تركيبة التجارة والنمو الاقتصادي	15
2-3-1 نموذج Solow	15
2-3-2 نموذج Baldwin	18
2-3-3 نموذج (Mazumdar)	20
2-4 حساب تركيبة التجارة الدولية	22
2-5 الدراسات السابقة	24
2-5-1 الدراسات الخاصة بالصادرات والنمو الاقتصادي.	25
2-5-2 الدراسات الخاصة بالمستوردات والنمو الاقتصادي	27
2-5-3 الدراسات الخاصة بالنمو الاقتصادي وهيكل التجارة	29
الفصل الثالث التجارة الخارجية في الأردن	
3-1 التجارة الخارجية في الأردن	32
3-1-1 الصادرات الأردنية	35
3-1-2 التركيب السلعي حسب الأغراض الاقتصادية	37

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3-1-3 المستوردات الأردنية	40
3-1-4 التركيب السلعي للمستوردات	43
الفصل الرابع المنهجية والنموذج القياسي	
4-1 التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة	46
4-2 فحص استقرارية البيانات	47
4-3 دالة الإنتاج المستخدمة في النموذج	48
4-4 التحليل القياسي باستخدام OLS	52
4-5 فحص علاقة جرانجر للسببية Granger Causality	54
4-6 التحليل القياسي باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)	59
4-6-1 نتائج متجه الانحدار الذاتي (VAR)	61
4-7 دالة مكونات التباين (Variance Decomposition)	63
4-8 دالة الاستجابة الفورية	66
الفصل الخامس النتائج والتوصيات	
5-1 ملخص النتائج	69
5-2 التوصيات	72
المراجع	
المراجع العربية	74
المراجع الأجنبية	76
الملاحق	81

فهرس الاشكال

رقم الشكل	الشكـــــل	رقم الصفحة
(2-1)	نموذج (Solow)	20
(3-1)	الصادرات والمستوردات الأردنية خلال سنوات الدراسة	34
(4-1)	مسار تركيب التجارة الخارجية للأردن حسب معياري COMPO و (COMPO2) خلال السنوات 1976-2004	51
(4-2)	تحليل مكونات التباين لمتغير تركيب التجارة الخارجية COMPO والنمو في الناتج المحلي الإجمالي.	64
(4-3)	تحليل مكونات التباين لمتغير تركيب التجارة الخارجية (COMPO2) والنمو في الناتج المحلي الإجمالي	65
(4-4)	دالة الاستجابة الفورية للناتج المحلي الإجمالي باستخدام جميع المتغيرات	66
(4-5)	دالة الاستجابة الفورية لتركيبة التجارة الخارجية Compo باستخدام جميع المتغيرات	67

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس الجداول

رقم	الجـــدول	رقم الصفحة
(1-3)	الصادرات الأردنية حسب الأغراض الاقتصادية للسنوات (1976 – 2004)	37
(2-3)	الأهمية النسبية للتركيب السلعي للصادرات حسب الأغراض الاقتصادية	40
(3-3)	المستوردات الأردنية والتركيب السلعي حسب الأغراض الاقتصادية للسنوات (1976 – 2004) مليون دينار	40
(4-3)	الأهمية النسبية للتركيب السلعي للمستوردات حسب الأغراض الاقتصادية للسنوات (1976 – 2004)	44
(1-4)	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للمتغيرات المستخدمة في الدراسة	48
(2-4)	فحص جرانجر للسببية بين المتغيرين النمو في الناتج المحلي و COMPO	56
(3-4)	فحص جرانجر للسببية بين المتغيرين النمو في الناتج المحلي و (COMPO2)	58
(4-4)	فحص جرانجر للسببية Pairwise Granger Causality	59
(5-4)	النتائج القياسية لمتجه الانحدار الذاتي VAR	62
(6-4)	النتائج القياسية لمتجه الانحدار الذاتي VAR	63

فهرس الملاحق

رقم الملحق	الملحـــــق	رقم الصفحة
1	البيانات الخام	82
2	الصادرات الأردنية حسب الأغراض الاقتصادية للسنوات (1976 – 2004)	83
3	التركيب السلعي للصادرات ونسبها حسب الأغراض الاقتصادية	84
4	المستوردات الأردنية والتركيب السلعي حسب الأغراض الاقتصادية للسنوات (1976 – 2004)	85
5	الأهمية النسبية للمستوردات الأردنية والتركيب السلعي حسب الأغراض الاقتصادية للسنوات (1976 – 2004)	86

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى فحص الفرضية القائلة أن هيكل التجارة الخارجية له أثر على النمو الاقتصادي، من خلال فرضية مازومدار (Mazumdar) والتي تقترح أن نوعية السلع التي تُصدر وتُستورد لها أثر كبير على النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط. ولهذا تم استخدام عدة نماذج اقتصادية في هذه الدراسة لفحص علاقة هيكل التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي للاقتصاد الأردني خلال الفترة الزمنية (1976 – 2004) .

ولفحص الفرضية السابقة، تم استخدام فحص جرانجر للسببية (Granger Causality)، متجه الانحدار الذاتي (VAR) ، وطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وذلك بعد التأكد من استقرار بيانات الدراسة . وقد تبين من التحليل أن هيكل التجارة للاقتصاد الأردني والذي يعتمد على تصدير السلع الاستهلاكية واستيراد السلع الرأسمالية لم يكن مسببا للنمو في الأجل المتوسط، كما افترض مازومدار (Mazumdar).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكلمات المفتاحية:

التجارة الخارجية، تركيبة التجارة، الناتج المحلي الإجمالي، الأردن.

الفصـــل الأول

المقدمة

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الفصل الأول
المقدمة

1-1 تمهيد:

يُجمع الاقتصاديون بالاستناد إلى نظرية الميزة النسبية واستنتاجات نظرية التجارة الخارجية على المقولة التالية: إن الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي تحصل على مستويات أعلى من المعيشة بالمقارنة مع الاقتصاديات المنغلقة التي تضع قيودا على التجارة الخارجية (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة)، هذا على المستوى النظري. ولكن عندما نأتي إلى تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي قياسيا، فإن النتائج المتضاربة للدراسات تجعل الإجماع السابق بين الاقتصاديين صعبا.

خلال الربع الأخير من القرن الماضي كانت معظم الدراسات القياسية عن العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي تبين وتدعم العلاقة القوية والموجبة بينهما، بحيث أصبحت تلك العلاقة من الحقائق الثابتة [انظر مثلا(1977) Michaely،Krueger(1980)، Feder (1982)،Ram(1987)، World Bank(1987)، Dodaro (1991)، Baldwin (1989)،Dollar (1992)، Edwards (1998)،Lee (1995)، و Frankel and Romer(1999)]، وخاصة بعد تجارب النمو التي مارستها دول جنوب شرق آسيا والتي اعتمدت في نموها بشكل مباشر على تنمية الصادرات.

لقد اعتبرت الصادرات الرافد الرئيس الذي يتم من خلاله تمكين مراحل تطور التجارة وحريتها بالتأثير على مستوى الإنتاج وبالتالي معدل النمو الاقتصادي، وهو ما يسمى نظرية دفع الصادرات للنمو Export-Led Growth Hypothesis (ELG) انظر مثلا Caves (1971) ،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Henriques and Sadorsky (1996) ، Catao (1998)، و Shan and Sun (1998) و Abual-foul, (2004) و Al-Khatib , (2006).

لقد انطلقت معظم تلك الدراسات من المعطيات النظرية التي ترى أن للصادرات آثارا إيجابية على معدلات النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على بعض مناحي الاقتصاد المختلفة. ولعل من أبرز القنوات التي تربط بين الصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي، كما ذكرها الحقباني (2002) في النقاط التالية:

1. إن التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدولة من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية، مما سيؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد الاقتصادية المتاحة وإلى زيادة في معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج.
2. إن سياسة التوسع في الصادرات تساعد في التغلب على الصعوبات التي تعانيها الكثير من الدول النامية في ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري، وما يرتبط بذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في الحساب الجاري.
3. إن التوسع في الصادرات يساعد في تحسين القدرات الإنتاجية للدولة من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عوامل الإنتاج المتاحة، ومن خلال تمكين الدولة من الحصول على التقنية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية. فالتوسع في الصادرات يمكن الدولة من الحصول على النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المواد الأولية الأساسية والسلع الرأسمالية الضرورية مما يسهم في زيادة الاستثمارات المحلية وزيادة الإنتاج المحلي وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

4. إن سياسة التوسع في الصادرات تسهم في زيادة حدة المنافسة بين المنتجين المحليين والمنتجين الأجانب، مما سيؤدي إلى زيادة المخترعات الوطنية و إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

5. إن سياسية التوسع في الصادرات تؤدي إلى توفير البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى إلى استغلال المزايا النسبية للدولة، وإلى استكشاف فرص استثمارية جديدة، وهذا سيؤدي إلى تحسين القدرات الإنتاجية للدولة، وإلى زيادة وفرة الموارد الاقتصادية المتاحة.

ولكن الدعم التطبيقي لهذه النظرية ما زال ملتبسا، حيث أن بعض الدراسات قد بينت الأثر الموجب للصادرات على النمو، بينما دراسات أخرى بينت العكس، وشككت في مدى صحة هذه النظرية. إن العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو مهمة وأساسية لتقييم الأثر الصافي للتجارة الخارجية على مستوى الرفاه الاقتصادي مثل دراسة Shan and Sun (1998).

إن هدف هذه الدراسة هو الإجابة على السؤال التالي: هل الأثر التنموي للتجارة الخارجية يعتمد على تركيبة الصادرات والمستوردات؟ إن هذه الفكرة قد ظهرت نتيجة للدراسة التي قام بها مازومدار Mazumdar(1996) والذي قيم النموذج الكلاسيكي الحديث لبالدون Baldwin(1992) حول أثر التجارة على النمو الاقتصادي وذلك بتبيان أن البلد الذي يستورد سلعا رأسمالية ويصدر سلعا استهلاكية يستفيد أكثر من حرية التجارة من البلد الذي يتصف بأن صادراته الصافية من السلع الرأسمالية .

إن من تداعيات ذلك، إن البلدان النامية التي تنتج سلعا استهلاكية (باستخدام كثافة عمالية)، سوف تحصل على نمواقتصادي أعلى مما افترضته النماذج الاقتصادية المتعارف عليها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما أن البلدان النامية التي تتصف بوفرة الأيدي العاملة وبكبر حجم الصادرات الاستهلاكية سوف تنمو بشكل أسرع من الدول المتطورة التي تصدر سلعا رأسمالية (Lewer and Berg, 2003).

1-2 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية قطاع التجارة الخارجية، كأحد القطاعات الرئيسة في اقتصاديات الدول باعتبارها محصلة التطورات في شتى النشاطات الاقتصادية، ورافدا أساسيا للسلع والخدمات. وبما أن الأردن بلدٌ صغيرٍ ونامٍ – حيث تشكل التجارة الخارجية ما نسبته 150% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004 – فإنه من الأهمية معرفة الدور الذي يمارسه هيكل التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، خاصة بعد التوجه منذ التسعينيات من القرن الماضي على إيلاء تصدير السلع الاستهلاكية أهمية بالغة.

إن تضارب النتائج حول نظرية دفع الصادرات (ELG) قد يكون بسبب الاختلاف في المنهجية والنماذج المستخدمة، كما يعود للاختلافات بين البلدان المدروسة أو سنوات الدراسة المعتمدة. والملاحظ أن معظم الدراسات المقطعية Cross Sectional Studies قد دعمت العلاقة الموجبة بين إجمالي الصادرات والنمو الاقتصادي، في حين أن العديد من الدراسات الأخرى التي وظفت منهجيات معينة للسلاسل الزمنية قد وجدت نتائج متداخلة فإما هي داعمة أو رافضة لنظرية دعم الصادرات (ELG). والملاحظ أيضاً أن الأثر المقدر للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي حساس للتغيرات المستقلة الأخرى الداخلة في النموذج، وأن العديد من الدراسات قد ركزت على العلاقة السببية الثنائية بين الصادرات والنمو وأهملت المتغيرات الأخرى التي لها علاقة بالنشاط الاقتصادي. وأخيرا إن الدراسات على المستوى العالمي والمحلي قد ركزت على متغيرات الصادرات الإجمالية ولم يتم فصل مكونات الصادرات وفحص هيكل التجارة الخارجية على النمو

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إلا في دراسات محدودة جدا، لذلك جاءت هذه الدراسة لتختص بدراسة أثر هيكل التجارة على النمو مستخدمة بذلك الأساليب القياسية الحديثة اللازمة لاختبار ذلك الأثر.

1-3 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. دراسة بيانات التجارة الخارجية الأردنية، وتفصيل التغيرات التي حصلت في هيكل الصادرات والواردات، مع عرض الإجراءات التي استخدمت لزيادة انفتاح الاقتصاد الأردني على العالم.
2. فحص فرضية مازومدار (Mazumdar, 1996) ومدى انسجامها مع الاقتصاد الاردني، من خلال فحص اثر تركيب التجارة على النمو الاقتصادي في الاردن، وذلك باستخدام بيانات عن التجارة الخارجية الأردنية للفترة الزمنية 1976-2004.

من خلال استخدام ما يمكن استخدامه من النماذج القياسية، مثل نماذج تصحيح الخطأ، نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Autoregressive Model ((VAR))، اختبار Granger Causality للسببية، لفحص الفرضية السابقة.

1-4 مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة من خلال اتسام التجارة الخارجية الاردنية في عجز الميزان التجاري بشكل مزمن، حيث ان حجم المستوردات يفوق حجم الصادرات الامر الذي قد يودي بضغوط على الاقتصاد الوطني، لذلك كان لابد من دراسة اثر هذا التركيب على النمو الاقتصادي.

وتأتي هذ الدراسة منسجمة مع الواقع الاقتصادي في الاردن وتتماشى مع الاهتمام الحكومي بهذا الموضوع، حيث تعتبر التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي من الاولويات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الوطنية، وذلك من خلال التوسع في اتفاقيات التجارة الحرة والانضمام لمنظمة التجارة العالمية WTO .

5-1 البيانات الإحصائية

تعتمد هذه الدراسة لتقدير العلاقة بين تركيب التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي على البيانات الإحصائية المنشورة من قبل البنك المركزي الأردني، ودائرة الإحصاءات العامة. كما سوف يتم حساب بعض السلاسل الزمنية مثل مقياس تركيب التجارة Compo للفترة 1976-2004، وسبب اختيار هذه الفترة يرجع إلى أن البيانات الموجودة للسنوات السابقة لعام 1976 قد خضعت لأساليب قياس مختلفة، بالإضافة إلى عدم توفر بيانات عن التجارة الخارجية من السلع والخدمات قبل هذه الفترة، وسبب اختيار نهاية الفترة 2004 يعود لوجود بيانات أولية قابلة للتعديل.

1-6 تسلسل الدراسة:

تتكون الدراسة من خمس فصول حيث تناقش الدراسة الإطار النظري للعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى استعراض مجموعة من الدراسات السابقة حول هذا الموضوع في الفصل الثاني، وتعرض الدراسة واقع التجارة الخارجية في الأردن من حيث حجمها، وتركيبها في الفصل الثالث، وفي الفصل الرابع تقدم الدراسة تقدير لشكل العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الأردن، حيث يتم تقدير النموذج القياسي وتحليل نتائجه، وفي الجزء الأخير من الدراسة تقوم باستعراض النتائج بالإضافة إلى التوصيات المقترحة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو

تنص نظريتي التجارة الخارجية و الميزة النسبية المعروفة على أن الاقتصاديات المفتوحة على العالم الخارجي توفر لمواطنيها مستويات معيشية أعلى مقارنة بالاقتصاديات المغلقة، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. أما العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، فما زالت تستحوذ على اهتمام الاقتصاديين ومتخذي القرار الاقتصادي. إن البحوث القياسية منذ السبعينيات من القرن العشرين قد أفرزت الكثير من النتائج عن العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي، وكانت أغلبها مؤيدة لوجود علاقة طردية بينهما. ولكن يبدو أن النظرية الاقتصادية متأخرة بمراحل عن الدراسات القياسية، و ما زال الاقتصاديون يستعرضون ويطورون النماذج النظرية لمحاولة الإجابة عن عدم اتساق النتائج القياسية التي يحصلون عليها.

إن التجارة الخارجية تؤدي دوراً مهماً في اقتصاديات دول العالم وبخاصة في اقتصاديات الدول النامية التي تتميز بضعف الادخار وازدياد الحاجة إلى الاستيراد لتلبية الحاجات الضرورية للاستثمار والاستهلاك في تلك الدول . ومن هذا المنطلق نلحظ أن العالم يشهد منذ أوائل التسعينات تغيرات جوهرية ستؤدي في نهاية المطاف إلى تحرير التجارة الدولية وتدفق رؤوس الأموال وثورة المعلومات والاتصالات. فالعولمة تواجه الجميع بقوة ، فهي نتاج التقدم العلمي والتكنولوجي الجاري منذ عقود ، والمطلوب هو إجراء التكيف اللازم وتقليص الأخطار الناجمة عنها ولاسيما إزاء التفاوت الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية ، والبحث في الوسائل والإمكانات التي من شأنها الاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه الظاهرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبقدر ما تعني السوق العالمية تحرير التجارة وفتح باب المنافسة الاقتصادية على مصراعيه بين جميع البلدان، فهي تهدد الاقتصاديات الضعيفة التي لا تتميز بدرجة عالية من التحكم التقني والسيطرة على الموارد وعناصر الإنتاج الكبير ، ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى بروز مشاكل جديدة وكبيرة أمام النمو الاقتصادي في أكثر البلاد النامية.

وبالتالي فإن هذه الدراسة تهدف إلى معرفة أثر هيكل التجارة الخارجية على النمو في الاردن وهل يعتمد هذا الأثر على ما تصدره وتستورده هذه الدولة. إن هذا العمل مستوحى من دراسة مازومدار (Mazumdar,1996) والذي بين أن الدولة التي تستورد سلعا رأسمالية وتصدر سلعا استهلاكية تحصل على عوائد أعلى من التجارة الحرة من الدولة التي أغلب صادراتها من السلع الرأسمالية.

2-2 منافع التجارة الخارجية :

تقسم منافع التجارة الخارجية إلى منافع ساكنة ، والتي تعرّف على أنّها الناتجة عن تخصيص الموارد في انتاج السلع التي تمتلك فيها الدولة الميزة النسبية ، وإلى منافع ديناميكية والتي تنتج عن تأثير التجارة على إمكانيات الإنتاج .

2-2-1 الآثار الساكنة للتجارة الخارجية :

تعتمد هذه الآثار للتجارة على قانون الميزة النسبية بين الدول ونأخذ على سبيل الافتراض حالة الدولتين A و B ، اللذين يقومان على إنتاج السلعتين X و Y ، وحسب النظرية الكلاسيكية للتجارة فإنه إذا كانت الدولة A تملك ميزة نسبية في إنتاج السلعة X، والدولة B تملك ميزة نسبية في إنتاج السلعة Y ، فإنّه من المربح للدولتين ، أن تتخصص الدولة A في إنتاج السلعة X ، و الدولة B في إنتاج السلعة Y .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تعتمد الميزة النسبية على مفهوم الفرضية البديلة الذي يقاس من خلال معدل التبديل بين السلعتين، من خلال ميل منحى إمكانيات الإنتاج ، على افتراض أنّ السوق يتّصف بالمنافسة التّامّة فبالتالي فإن نسبة الأسعار المحلية بين السلعتين سوف يساوي معدّل التبادل الحدّي بينهما ، والتي تشير إلى منحنيات إمكانيات الإنتاج للدولتين A و B وعلى افتراض أنّ عناصر الانتاج في الدولتين لهما نفس الكفاءة في الانتاج ، أي أنّ منحنى إمكانيات الإنتاج ثابت الميل أي أنّ معدل التبادل الحدي بين السلعتين ثابت ، ولنفترض أنّ معدل التبادل الحدي بين السلعتين X و Y في الدولة A 8/10 ، وفي الدولة B 2/10 ، بالتالي فإنّ السلعة X أرخص بشكل نسبي في الدولة B منها في الدولة A مقاسة بالسلعة Y، وأنّ السلعة Y أرخص في الدولة A، مما يدفعنا إلى القول أنّ الدولة A لها ميزة نسبية في إنتاج السلعة Y، والدولة B لها ميزة نسبية في إنتاج السلعة X ، ومن المفيد للدولة A أن تتخصص في إنتاج السلعة Y ، والدولة B في إنتاج السلعة X .

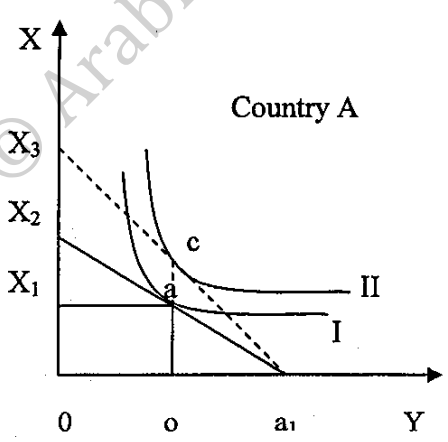

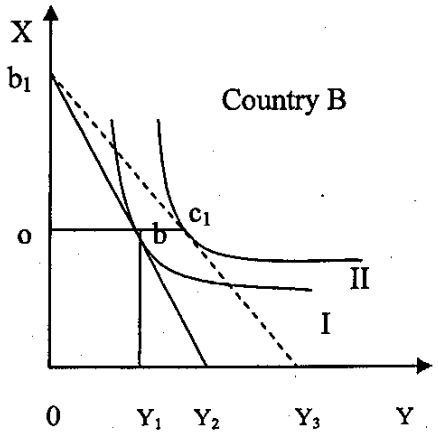

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقبل التجارة كل دولة تنتج السلع X و Y والتي تعطي مستوى منفعة مشار إليها في منحنى السواء الأول وبالتالي الدولتان تنتجان عند النقط A,B في الشكل السابق ، ومع انفتاح التجارة ، سوف يكون هنالك معدل أسعار واحد بين X,Y والذي يتحدد من خلال العرض والطلب في الدولتين ، والذي سوف يقع بين الأسعار النسبية السابقة على سبيل المثال 5/10 والذي يشار إليه بالخط المتقطع في الشكل السابق ، فالدولة A تتخصص في إنتاج Y وتبادلها مع السلعة X بشكل دولي ، والدولة B تتخصص في إنتاج X وتبادلها مع السلعة Y .

ومن خلال الشكل السابق ، وبعد التجارة الخارجية، الدولة A تنتج عند النقطة A1 والدولة B تنتج عند b_1 ، وبالتالي الدولة A تبادل $0a_1$ من Y مقابل 0c من X والتي تحصل عليها من الدولة B ، والدولة B تبادل $0b_1$ من X مقابل $0c_1$ من السلعة Y من الدولة A ، وبالتالي فإن الدولتين سوف يحصلان على مستوى منفعة أعلى بعد التجارة عند منحنى السواء 2 ، وبالتالي فإن التخصص على أساس الميزة النسبية يعظّم الانتاج من نفس عناصر الانتاج الموجودة .

2-2-2 الآثار الديناميكية لتجارة الخارجيّة :

إنّ من أهم الآثار الديناميكية للتجارة الخارجيّة أنّها توسع الأسواق أمام المنتجين المحليين ، فإذا كان الانتاج يتميز بزيادة العائد (Increasing return to scale) فإنّ مجمل المنافع من التجارة سوف تفوق الآثار الساكنة ، لكفاءة توزيع عناصر الانتاج ، فمع زيادة العائد فإن الدولة سوف تستفيد من التجارة بغضّ النظر عن معدل التبادل (Terms of Trade).

إنّ هناك ارتباط وثيق بين زيادة العائد وتراكم رأس المال ، إنّ الدول الصغيرة دون تجارة خارجية تتصف بمحدوديّة السوق ومدى توسع الاستثمار ومن ثمّ فإن التخصص محدود بضيق السوق، ولكن إذا قامت الدولة الصغيرة بالتجارة فإنها ستفتح آفاق جديدة للاستثمار تحفزها على

© Arabic Digital Library Yarmouk University

التوسع لإمكانية النفاذ إلى السوق الخارجيّة حيث أنّ السوق الكبير يسهّل تراكم رأس المال ، ولكن على الدول الصغيرة أنْ تعمل على حماية منتجاتها قبل التجارة الخارجية .

ومن الآثار الدينامكية للتجارة الخارجية ، المعرفة والأفكار الجديدة والتكنولوجيا وتدفق رأس المال الأجنبي . وحيث أنّ التخصص يقود إلى طرق انتاج جديدة ويغير من الاتجاهات والعادات، وبالرجوع إلى الشكل السابق فإن الآثار الدينامكية للتجارة الخارجيّة تتمثل بحدوث انتقال منحنى امكانيات الانتاج إلى الخارج (ازاحة كامل المنحنى) لكلا الدولتين (المنحنى $X_2\ a_1$ في الدولة A والمنحنى $b_1\ Y_2$ في الدولة B)، ومن ثمّ الوصول إلى مستوى رفاه أعلى .

2-2-3 العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي:

على الرغم من أن الكثير من دول العالم قد تبنت استراتيجية إحلال المستوردات إلا أن النجاح الكبير الذي شهدته استراتيجية تشجيع الصادرات في كل من جمهورية كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج في أوائل الستينيات قد اسهم في زيادة عدد الدول المتبنية لتلك الاستراتيجية. ذلك لان قطاع التصدير يحتل الجزء الاكبر في عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توفير العملات الصعبة اللازمة لزيادة المدخرات الوطنية وتمويل المستوردات التي تسهم بشكل غير مباشر في زيادة الناتج المحلي وذلك عن طريق توفير السلع الرأسمالية والوسيطة الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

كما وان الصادرات تعمل على فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الوطنية فالتوسع في حجم الصادرات يساهم في توسيع حجم المنشآت الإنتاجية واستغلال الخامات الطبيعية مما يؤدي بدورة إلى توفير فرص عمل جديدة ورفع الكفاءة الإنتاجية وتقليل التكاليف ورفع جودة السلع المحلية .(Gemmell, N., 1987)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2-2-4 العلاقة بين المستوردات والنمو الاقتصادي:

ربطت معظم نماذج النمو (مثل نموذج Harrod-Domar) مستوى نمو الاستثمار (الادخار) كنسبة من الدخل، وهذا الربط قد يكون غير ملائم للدول النامية، وذلك لان الاستثمار في هذه الدول لا يعتمد فقط على الدخل، لكن على مقدرة قطاع التجارة الخارجية في توفير القدرة لاستيراد السلع الرأسمالية. وتعرف القدرة على الاستيراد بحجم العملات الأجنبية المتاحة في الاقتصاد وقدرتها على تغطية فاتورة المستوردات.

وتؤثر المستوردات على النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطة الضرورية لتنفيذ برامج الاستثمار المقررة في خطط التنمية، وبدوره يقود النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، كنتيجة لزيادة متوسط دخل الفرد. وعلى الجانب الأخر تعتبر المستوردات تسرب وعبء على الاقتصاد، الأمر الذي يؤثر على احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، لذلك لابد من خطة شاملة قادرة على الموازنة بين المنافع والتكاليف للمستوردات، لجعل المستوردات تخدم الأهداف التنموية أكثر من أن تكون عبئاً على الاقتصاد، خاصة في الدول التي ترتفع بها نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتمتاز بضعف قطاع الإنتاج والذي يقود إلى انخفاض الصادرات الضرورية لتمويل المستوردات (Tilelioglu and Al-waqfi, 1994).

هذا وترتبط المستوردات برأس المال الأجنبي من خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة والمواد المطلوبة في عملية الإنتاج للبلد المضيف، حيث ترتكز فرضية " المستوردات تقود لنمو اقتصادي" على عملية التحديث ونقل التكنولوجيا والمواد الضرورية للإنتاج، أي تتوقف هذه الفرضية على نمو عوامل الإنتاج الكلية.

وأشار ميزلز (Maizels, 1970) إلى أهمية استيراد السلع الرأسمالية خاصة في المراحل الأولى من التنمية، حيث ربط معدل النمو بزيادة الأهمية النسبية للسلع الرأسمالية والمواد الكيميائية في المجموع العام للمستوردات، كما دعا لتخفيض التعرفة الجمركية على هذه السلع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2-3 العلاقة بين تركيبة التجارة والنمو الاقتصادي

لإيضاح فكرة الربط بين تركيبة التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، سيتم التطرق في هذا الجزء إلى نموذج كل من بالدون (Baldwin,1992) ، ونموذج مازمدار(Mazumdar,1996) اللذين اعتمدا على نموذج Solow للنمو الاقتصادي. وسوف نبدأ تحليلنا بنموذج Solow والذي يُعدّ من نماذج النمو المحدثة neoclassical growth models ، وهو يُعدّ بحق من أفضل نماذج النمو الاقتصادية المعروفة (Todaro and Smith, 2003).

وسبب استخدام نموذج سولو Solow انه يعمل على قياس اثر راس المال على النمو الاقتصادي وهذه الدراسة تتناول اختبار اثر التجارة الخارجية على اهتلاك راس المال المحلي حسب نموذجي بالدون Baldwan ومازومدار Mazumdar .

2-3-1 نموذج Solow

لقد استند Solow على دالة إنتاج عامة مثل Y=f(K,L). وإذا حددنا دالة إنتاج محددة من نوع دالة Cobb-Douglas المعروفة لتفسير نموذج Solow ، مثلا:

$$Y = AK^{\alpha} L^{1-\alpha} \qquad (2\text{-}1)$$

حيث :

Y: الإنتاج المحلي الإجمالي.

K: التكوين الرأسمالي الإجمالي.

L : عنصر العمل.

A : التقدم التكنولوجي.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وبسبب افتراض ثبات العوائد على الحجم، فإن زيادة عناصر الإنتاج بنسبة معينة سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج بنفس النسبة. وبشكل عام، إذا زادت العناصر الإنتاجية بنسبة موجبة (ø مثلا)، فإن دالة الإنتاج (2-2) ستكون كالتالي:

$$øY = F(øK, øL) \qquad (2\text{-}2)$$

حيث ø رقم موجب، وبقسمة طرفي الدالة على L ، تصبح دالة الإنتاج كالتالي :

$$Y/L = f(K/L, 1)$$

$$\frac{Y}{L} = \frac{AK^{\alpha}L^{\beta}}{L}$$

$$\frac{Y}{L} = AK^{\alpha}L^{\beta-1} \quad \text{where } \alpha = 1-\beta$$

$$\frac{Y}{L} = A\left(\frac{K}{L}\right)^{\alpha}$$

$$y = A\,k^{\alpha}$$

$$y = f(k)$$

حيث أن:

k : تمثل نسبة رأس المال للعامل.

y : نسبة الإنتاج للعامل.

إن هذا التمثيل المبسط يمكننا من كتابة دالة إنتاج Cobb-Douglas كالتالي:

$$Y = A\,k^{\alpha} \qquad (2\text{-}3)$$

إن هذه الطريقة تعطينا خيارا آخر للتفكير، حيث أن كل شيء يقاس كميا نسبة لعنصر العمل. إن الدالة (2-3) تقول إن الإنتاج لكل عامل يعتمد على كمية رأس المال للعامل (k). وكلما زاد رأس المال للعامل، كلما زادت كمية الإنتاج التي يستطيع العامل إنتاجها. إن رأس المال الإجمالي سوف ينمو عندما تتفوق كمية الادخار عن الاهتلاك، وأيضا، فإن رأس المال لكل عامل سوف ينمو عندما يكون الادخار اكبر من كمية رأس المال الجديدة اللازمة لتأمين العامل الجديد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بكمية موازية من رأس المال كما للعامل القديم، وبذلك، فإن دالة Solow تعطينا النمو في نسبة رأس المال إلى العمل، وهي تعرف بتعميق رأس المال (Capital deepening). وتبين أن النمو في k يعتمد على الادخارات sf(k) ، وبعد الأخذ بعين الاعتبار الاندثار والاهتلاك الحاصل على المعدات الرأسمالية (dk)، وبعد الأخذ بعين الاعتبار أيضا زيادة رأس المال للعمال الجدد (وهو يسمى Capital widening)، فإن التغير في كمية رأس المال للعامل (k) تساوي:

$$\Delta k = sf(k) - (n + e + d)k \qquad (2\text{-}4)$$

حيث أن

n : نسبة الزيادة في عنصر العمل.

e: تمثل التوسع في رأس المال للعامل الجديد ليماثل نفس قدر رأس المال للعامل القديم.

d : نسبة الاهتلاك للأصول الرأسمالية.

وعلى فرض بقاء A ثابتا، في هذه الحالة فإننا نحصل على وضع يكون عنده كمية الإنتاج للعامل وكمية رأس المال للعامل ثابتا. إن هذه الحالة تسمى حالة الاستقرار (Steady state). ولإيجاد حالة الاستقرار هذه، فإننا نفترض أن:

$(\Delta k = 0)$ وبذلك، من المعادلة (2-4) نحصل على:

$$Sf(k) = (n + e + d)k_1 \qquad (2\text{-}5)$$

إن الرمز k_1 يعني أن مستوى رأس المال للعامل عند حالة الاستقرار في الاقتصاد steady state condition . فإذا كانت نسبة رأس المال للعمل أكبر أو أقل من k_1، فإن الاقتصاد سيتكيف ويعود ثانية إلى الاستقرار. مثلا، إذا كانت $k < k_1$، فإن الادخارات في الاقتصاد القومي ستكون أكبر من كمية رأس المال اللازمة للتعويض عن الاهتلاك وتوسيع رأس المال للعمال الجدد، أي أن $sf(k) > (n + e + d)k$. وبالنظر إلى معادلة Solow رقم (2-5)، إذا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كان $sf(k) > (n + e + d)k$ فإن $\Delta k > 0$. وكنتيجة لذلك، فإن كمية رأس المال لكل عامل (k) ستنمو باتجاه الوضع التوازني (k_1). وبنفس المنطق، إذا كان $k_1 > k$ فإن $\Delta k < 0$ ، مما يؤدي إلى انخفاض k باتجاه الوضع التوازني k_1 ، وبالتالي سوف يعود الاقتصاد إلى وضع الاستقرار ثانية.

لنرى الآن ماذا سيحصل إذا زاد مستوى الادخار في الاقتصاد القومي؟ إن زيادة الادخار سيؤدي إلى حصول زيادة مؤقتة في معدل نمو الإنتاج للعامل بسبب زيادة رأس المال للعامل، أما وضع التوازن المستقر فسيبقى كما هو . وبذلك نرى أن زيادة الادخار s، حسب نموذج Solow لن تزيد النمو الاقتصادي بل فقط ستزيد المستوى التوازني لرأس المال للعامل k_1. أي بعد أن يأخذ الاقتصاد وقتا للتكيف، فإن نسبة رأس المال إلى العمل ستزداد، وكذلك نسبة الإنتاج إلى العمل، ولكن ليس معدل النمو.

2-3-2 نموذج بالدون Baldwin

لقد دمج بالدون Baldwin (1992) المكاسب من الميزة النسبية مع نموذج Solow، حيث بين أن هناك عوائد ستتحقق من التجارة الخارجية مهما كان نوع السلع المتاجر بها. لقد ركز بالدون Baldwin اهتمامه على أحد هذه العوائد الديناميكية الناتجة عن حرية التجارة الخارجية والتي تؤدي إلى تراكم في رأس المال السلعي وبالتالي زيادة الإنتاج لمستوى أعلى مما قدر في نموذج Solow الأصلي. إن الشكل رقم (2-1) يعرض نموذج Solow الأصلي والتعديلات التي اقترحها بالدون Baldwin .

وبالنسبة لنموذج بالدون Baldwin فإن زيادة التجارة الخارجية سيؤدي لزيادة القيمة الحقيقية للإنتاج حيث يظهر ذلك في نموذج Solow بانتقال دالة الإنتاج للأعلى من f(k) إلى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

g(k) . ولنتذكر أن مبدأ الميزة النسبية قد قرر أن انفتاح الاقتصاد للخارج يؤدي إلى ارتفاع قيمة الإنتاج مما يعمل على حصول زيادة فورية (عوائد قصيرة الأجل) في معدل دخل الفرد. وعندما يصبح الاقتصاد في وضع أعلى من التوازن المستقر (Steady state) فإن هناك عوائد أخرى ستحصل في المدى المتوسط مثل الزيادة في معدل الإنتاج للعامل.

إن الشكل (1-2) يبين هذه العوائد في الأجل القصير والأجل المتوسط. إن زيادة التجارة الدولية ترفع دالة الإنتاج، كما بينا سابقا، من f(k) إلى g(k) ، وهذا بالتالي سوف يزيد الإنتاج لكل عامل في الأجل القصير من y_1 إلى y_2 . وبافتراض ثبات نسبة الادخار عند (s) فإن زيادة الإنتاج سوف ترفع دالة الادخار من sf(k) إلى sg(k) . إن كمية رأس المال للعامل ستزداد بسبب كون الاستثمار الفعلي قد أصبح أكبر من الاستثمار اللازم لتغطية الاهتلاك في الأصول الرأسمالية. لقد توصل الاقتصاد إلى وضع توازني مستقر جديد مع كمية رأس مال للعامل k_2 .

إن هذا التراكم الرأسمالي يؤمن مكاسب جديدة في الإنتاج حيث ارتفع من y_2 إلى y_3 وباختصار، لقد قفز معدل الإنتاج للعامل فجأة من y_1 إلى y_2، وهذا يمثل النمو قصير الأجل (المكاسب الساكنة). ولكن عندما ينتقل الاقتصاد إلى وضع توازني مستقر جديد مع مستوى من رأس المال k_2 فإن هذا الانتقال سيكون في الأجل المتوسط، حيث ازداد الإنتاج للعامل فعليا إلى y_3 وباختصار، فإن الآلية التي اعتمد عليها بالدون (Baldwin) تعتمد بصورة أساسية على وجود عوائد ساكنة (static gains) من التجارة الخارجية وليس على تركيب التجارة. أي أن التجارة تؤدي إلى النمو، بغض النظر عن نوع السلع المصدرة أو المستوردة، طالما كان هناك عوائد دخلية من هذه التجارة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

شكل (1-2)
نموذج (Solow)

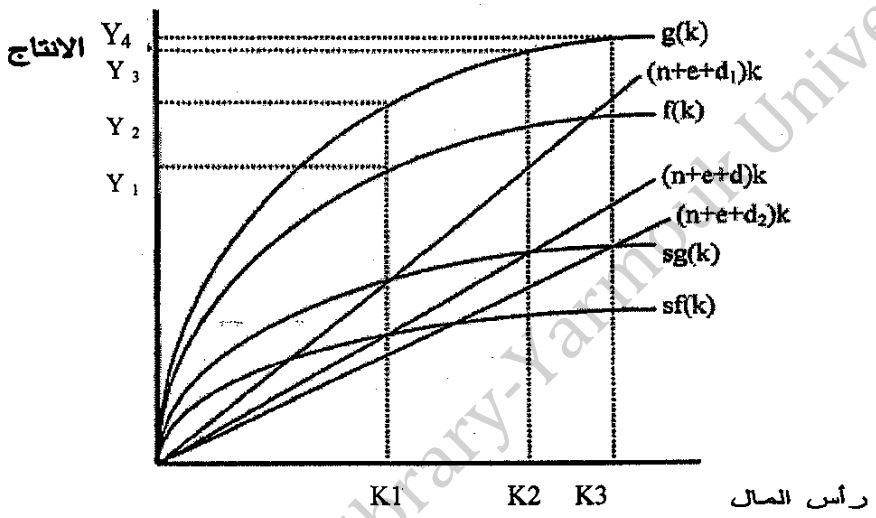

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2-3-3 نموذج مازومدار (Mazumdar)

لقد كيّف مازومدار Mazumdar (1996) نموذج بالدون Baldwin واستنتاجاته حول الاستفادة من التجارة الدولية بان أشار إلى أن تحرير التجارة يؤدي دائما إلى زيادة مستوى الدخل الحقيقي، ولكن حتى يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي فإن ذلك يعتمد على نوع السلعة المستوردة.

لقد استخدم مازومدار Mazumdar نموذج Solow نفسه، ولكنه حصل على نتائج مختلفة. إن الحالة الخاصة التي بحثها مازومدار Mazumdar تتمثل في زيادة أسعار السلع الرأسمالية بنفس نسبة الزيادة في معدل الادخار الحقيقي. في هذه الحالة فإن معامل الاهتلاك سوف يزداد من d إلى d_1 ، حيث يؤدي ذلك إلى إبطال مفعول الزيادة في الاستثمار الفعلي. كما سيلاحظ وجود مكاسب دخلية من التجارة، ولكن مع عدم حصول تراكم صافي في رأس المال بعد حدوث التجارة، وذلك لان الإنفاق على الاهتلاك قد ازداد بنفس قدر الزيادة في الادخار. إن مستوى

الاستقرار لرأس المال للعامل، k ، قد تبقى عند مستوى k_1 ، وقد يتحرك الاقتصاد من y_1 إلى y_2 فقط. إن المكاسب في معدل إنتاجية العامل قد كانت بسبب ارتفاع دالة الإنتاج، ولكن لن يكون هناك أي تكيف في الأجل المتوسط في معدل الإنتاج للعامل بسبب عدم وجود تراكم رأسمالي.

إن تعديل مازومدار Mazumdar لنموذج بالدون Baldwin يحمل في ثناياه أيضا مكاسب من التجارة الدولية لم تحدد في نموذج بالدون Baldwin . إن هذه المكاسب تحصل إذا كانت الدولة تستورد السلع الرأسمالية وتصدر السلع الاستهلاكية. في هذه الحالة، فإن مكاسب الدولة لن تكون فقط عن طريق انتقال دالة الإنتاج إلى أعلى، ولكنها ستستفيد أيضا من الانخفاض المقابل في تكاليف رأس المال. إن استيراد السلع الرأسمالية قليلة التكاليف من الدول الأجنبية، سوف يقلل تكاليف الإحلال. وبذلك، فإن منحنى التعادل للاستثمار سوف يتسطح إلى $(n+e+d_2)k$ في الشكل (1-2)، وسيكون التوازن عند مستوى الإنتاج y_4 بحيث يزيد عن وضع التوازن عند بالدون Baldwin وهو (y_3) .

باختصار، فإن دراسة مازومدار (Mazumdar,1996) تؤكد على أن التجارة الخارجية سوف تقود للنمو فقط إذا كانت السلع المستوردة هي سلع رأسمالية، وذلك في حالة ثبات نسبة الادخار وأيضاً في حالة تغير نسبة الادخار ووصولها إلى النسبة المثلى. لذلك، فهو يقترح وجوب أخذ الدراسات القياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو للعوائد الديناميكية للتجارة، حيث أن هذه العوائد تعتمد على طبيعة السلع المستوردة (والمصدرة). لقد تم فحص فرضية مازومدار Mazumdar السابقة في دراسات كل من (Lewer,2002) و (Lewer and Van dan Berg,2003)، للعديد من الدول النامية والمتقدمة، وتم استخدام عدة أساليب إحصائية لإجراء الفحوصات، حيث دعمت النتائج فرضية مازومدار Mazumdar وهي أن الدول التي أغلب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مستورداتها من السلع الرأسمالية، وأغلب صادراتها من السلع الاستهلاكية تحصل على نمو أسرع من الدول التي يغلب على صادراتها السلع الرأسمالية.

4-2 حساب تركيبة التجارة الدولية

إن فرضية مازومدار Mazumdar تفترض أن تركيبة التجارة الدولية تؤثر مباشرة على تكلفة الإحلال لرأس المال. أي أنه إذا كان صافي مستوردات الدولة هو من السلع الاستهلاكية وصافي صادراتها من السلع الرأسمالية، فإن الاهتلاك للسلع الاستهلاكية سوف يزداد ويتفوق على المكاسب في الأجل المتوسط. وعلى كل حال، عندما تستورد الدولة البضائع الرأسمالية وتصدر البضائع الاستهلاكية فإن الاهتلاك لن يزداد بالنسبة للسلع الرأسمالية (بل ربما ينخفض)، وسوف تتمتع الدولة بنمو في الأجل المتوسط. إن نمط التجارة في الدولة يعد محدداً أساسياً للنمو الانتقالي transitional growth في نموذج مازومدار Mazumdar . وسوف يتم قياس واستخدام مقياس لنسبة المستوردات والصادرات للسلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية كبديل proxy للاهتلاك. وسنعبر عن هذا المقياس ب COMPO* .

$$COMPO = \frac{(capital \quad exports / consumption \quad exports)}{(capital \quad imports / consumption \quad imports)} \qquad (2\text{-}6)$$

إن التعبير السابق COMPO هو بالأساس مقياس للميزة النسبية للدولة (Lewer, 2002). مثلا إذا كان COMPO أكبر من واحد، فإن نسبة الصادرات الرأسمالية-الاستهلاكية ستكون أكبر من نسبة المستوردات الرأسمالية -الاستهلاكية، وبذلك، يعتبر صافي تصدير الدولة من السلع الرأسمالية. ومن الناحية الأخرى، إذا كان COMPO أقل من الواحد، يعتبر صافي تصدير الدولة من السلع الاستهلاكية (أو صافي الاستيراد من السلع الرأسمالية)، وبشكل عام فإن

* Trade Composition.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قيمة هذا المقياس للدول النامية والدول المتقدمة حديثاً عادة ما يكون أقل من واحد، بينما للدول المتقدمة فإن قيمته أعلى من واحد .

إن أثر الاهتلاك على النمو في الأجل المتوسط يأتي حقيقة فقط عن طريق حدوث التجارة الخارجية (أي حصول المكاسب الساكنة أو static gains). فإذا كانت الميزة النسبية غير مهمة للنمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي، فإن أثرها سيكون غير معنوي. وهذا بالتحديد هو وجهة النظر الأصلية عند بالدون Baldwin ، حيث انه بيّن أن المكاسب الساكنة الناتجة عن التجارة سوف تؤدي تلقائيا إلى نمو في الأجل المتوسط. أما وجهة نظر مازومدار Mazumdar فهي أن التجارة الدولية تغير الأسعار النسبية للسلع. فإذا كانت الدولة تستورد سلعا رأسمالية وتصدر سلعا استهلاكية، فإن انخفاض أسعار السلع الرأسمالية يعني أن تكلفة الاستثمار للتعويض عن اهتلاك رأس المال سوف تقل. في المقابل، فإن الدولة التي تصدر السلع الرأسمالية وتستورد السلع الاستهلاكية سوف تواجه زيادة في تكاليف الاهتلاك. بالتالي، فإن فرضية مازومدار Mazumdar تكون قوية وصحيحة عندما تكون العلاقة سالبة ومعنوية إحصائيا بين COMPO والنمو الاقتصادي .

إن المتغير COMPO يفحص جوهر فرضية مازومدار Mazumdar وذلك عن طريق التمسك بالتغير في الأسعار النسبية الحاصلة في هيكل الصادرات والمستوردات. وبذلك فهي تمثل متطلبات فرضية مازومدار Mazumdar حول الاهتلاك. وعلى أي حال، فإن COMPO ليست بأي شكل مقياسا كاملا أو دقيقا للإنفاق الاهتلاكي الكامل، وذلك لأنها تقيس عاملا واحدا فقط من العوامل العديدة والتي تؤثر على الاهتلاك. وبذلك فإنه يمكن النظر إلى مقياس COMPO

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بأنه يمثل ذلك الجزء من الاستهلاك الذي يتأثر بتركيبة التجارة الخارجية، وبالتالي فإننا نفترض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على الاستهلاك.

لقد اقترحت دراسة Lewer and Van den Berg (2003) مقياسا معدلا لتركيبة التجارة الخارجية ومشتقا من المقياس السابق COMPO . إن التعديل المقترح كان بهدف الحصول على التداخل بين الميزة النسبية للبلد وبين مستوى النشاط الخارجي للاقتصاد. وللتبسيط فقد سمي هذا المتغير ب (COMPO2) وهو معرف كالتالي:

$$COMPO2 = \frac{(capital \quad exports/consumption \quad exports)}{(capital \quad imports/consumption \quad imports)} x \frac{(imports + exports)}{RGDP} \quad (2\text{-}7)$$

بالتالي، فإن (COMPO2) تمثل الميزة النسبية للبلد بعد أن تم تعديلها لتتواكب مع الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الاقتصاد ككل (نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDP). وهذا التعديل سوف يكون كبير للدول التي تمثل التجارة نسبة بسيطة من اقتصادها حيث سيقل تأثير تركيب التجارة Compo على استهلاك راس المال في هذه الدول، أما الدول التي تشكل التجارة نسبة مرتفعة من اقتصادها فان تأثير تركيب التجارة سوف يبقى مرتفع على استهلاك راس المال (Lewer and Van den Perg, 2003).

2-5 الدراسات السابقة

سيتم استعراض الدراسات التي بحثت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي أولا ثم يليها استعراض الدراسات التي بينت العلاقة بين المستوردات والنمو الاقتصادي، وأخيرا الدراسات التي بحثت العلاقة بين هيكل التجارة (موضوع البحث) والنمو الاقتصادي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2-5-1 الدراسات الخاصة بالصادرات والنمو الاقتصادي.

إن أقدم من حاول دراسة وتقدير العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي (Michaely, 1977 و Balassa, 1978, Krueger, 1980). فقد استخدم Michaely في دراسته نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، لاختبار الفرضية القائلة: بأن نمو الصادرات السريع يؤدي إلى نمو متزايد في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لمجموعتين من الدول باستخدام البيانات المقطعية. ولقد استطاع من خلال هذه الدراسة التوصل إلى وجود علاقة قوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول الأقل نموا. أما (Balassa, 1978) فقد حاول دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي لإحدى عشرة دولة من الدول النامية في الفترة (1960-1973) وخلص إلى نتائج تدعم ما توصل إليه (Michaely, 1977). أما دراسة (Tyler,1981) فقد استخدمت اختبار العلاقة السببية وبيانات مقطعية لخمس وخمسين دولة كمحاولة لاختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي من خلال استخدام نموذجاً ثنائياً (bivariate time series)، خلصت إلى أن هناك ارتباطا موجبا ومعنويا بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

ومن الدراسات المهمة أيضا في هذا المجال، دراسة (Jung and Marshal,1985) التي استخدمت السلاسل الزمنية وطريقة جرانجر للسببية لسبع وثلاثين دولة في الفترة (1950-1981)، وانتهت إلى أنه باستثناء أربع دول لم توجد علاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي. وبينت دراسة شامية والروابدة (1989) وبتطبيق دالة (Cubb- Doglas) ان زيادة الصادرات الوطنية من السلع الاستهلاكية بمقدار 5.5% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار 1%. أما دراسة (Oxley, 1993) والتي حاولت دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في البرتغال في الفترة 1965 – 1985، فقد خلصت إلى رفض الفرض القائل بوجود علاقة بين

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الصادرات والنمو الاقتصادي. وأما (Beko,2003)، فقد عمل على فحص طبيعة العلاقة السببية بين الصادرات والنمو في سلوفينيا في الفترة من عام 1992- 1999، وأظهرت النتائج أن العلاقة السببية تسير باتجاهين لكثير من القطاعات التصديرية و النمو الاقتصادي.

وفي دراسة لتذبذب الصادرات وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1970- 1991) قام بها (الحلاق، 1994) توصلت إلى أن التذبذب في أسعار الصادرات كان له آثار سلبية على نمو الصادرات ومن ثم على معدل نمو دخل الفرد الحقيقي. وقد أوصت الدراسة بضرورة إبقاء احتياطي من النقد الأجنبي خلال الفترة القصيرة لتقليل أثر التقلب في الصادرات على الموجودات من العملات الأجنبية. أما دراسة (حميدات والهزايمة ، 1990) فقد توصلت إلى أن معامل نمو الصادرات الوطنية الإجمالي بالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ 0.18% في الأردن. وبالنسبة لدراسة (الريموني و النادر،1997) التي تناولت أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول النامية مع التركيز على حالة الأردن للفترة (1970- 1993) حيث توصلت إلى أن النمو الاقتصادي في الأردن يتأثر إيجابا بزيادة رأس المال والتوسع في قطاع الصادرات. وبينت دراسة(السواعي ، 2003) ان معامل الارتباط (Person) بين نمو الصادرات الوطنية ونمو الناتج المحلي الإجمالي الأردني بالأسعار الثابتة قد بلغ 0.366، أما معامل ارتباط (Sperman) فقد بلغ 0.456 .

ومن بين الدراسات التي استخدمت بيانات السلاسل الزمنية واستخدمت فحوص استقرار البيانات ، دراسة (شوتر والريموني، 2000)، حيث اهتم الباحثان بتحليل واختبار دور الصادرات الوطنية في النمو الاقتصادي في الأردن، ولتحقيق ذلك فقد تم استخدام طريقة جوهانسن للتحليل الديناميكي الطويل الأجل بالإضافة إلى تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة الفورية للتعرف على التفاعلات في الفترة الزمنية القصيرة وذلك باستخدام البيانات الزمنية للفترة من 1970-1997.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبالنسبة لدراسة (العبادي،2004) فقد تناولت مشكلة تذبذب الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن في الفترة من 1974-2002، . وأخيرا دراسة (طلافحه، 2005) حيث هدفت إلى تحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (1976-2002)، ولتحقيق ذلك قامت الدراسة باستخدام اختبار العلاقة السببية بين معدلات النمو في إجمالي الصادرات و معدلات النمو في التركيب السلعي للصادرات، ومعدلات النمو الاقتصادي، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الصادرات الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما بينت وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الصادرات من السلع الاستهلاكية والصادرات من المواد الخام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وبشكل عام، وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي ، إلا أنها لم تستطع الوصول إلى نتيجة قطعية حول طبيعة العلاقة أو اتجاه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والصادرات. ومن الانتقادات العديدة لهذه الدراسات انها لم تأخذ بعين الاعتبار التأكد من استقرار البيانات المستخدمة في التحليل (باستثناء دراسة شوتر والريموني، 2000) مما قد يكون له اثر في الحصول على نتائج زائفة رغم قوة المؤشرات الاحصائية مثل ارتفاع معامل التحديد المعدل R^2 وسلامة اختبار F و DW.

2-5-2 الدراسات الخاصة بالمستوردات والنمو الاقتصادي

أما فيما يتعلق بعلاقة المستوردات بالنمو الاقتصادي – فإنه على الرغم من أن المستوردات تعتبر تسرباً وعبئاً على الاقتصاد- فإنها تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطة الضرورية لتنفيذ برامج الاستثمار المقررة ،وبذلك تؤثر على النمو الاقتصادي إيجابيا. إن دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين المستوردات والنمو الاقتصادي لم تحظ

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

باهتمام الباحثين كما هو الحال بالنسبة للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي. ومن الدراسات القليلة التي تناولت علاقة المستوردات بالنمو الاقتصادي، دراسة، (Wall, 1968)، التي خلصت إلى أن العلاقة الإيجابية بين المستوردات والنمو من المتعذر الدفاع عنها، وأظهرت كذلك أنه لا يوجد دليل على وجود رابطة قوية بين المستوردات من السلع الاستثمارية والنمو الاقتصادي.

أما دراسة (الحوراني،1990) والتي ركزت على مستوردات الغذاء وسياسة الواردات في الأردن وتقييم دورها الاقتصادي، فقد توصلت إلى أن الأردن سيواجه فجوة غذائية متزايدة وزيادة مستمرة في حجم المستوردات من الغذاء مما يتطلب اتخاذ سياسات جادة لتحسين الإنتاج المحلي من الزراعة. أما دراسة (Esfahani,1991)، ودراسة (Ram,1990) فقد توصلتا إلى وجود علاقة موجبة بين المستوردات والنمو الاقتصادي. وبالنسبة لدراسة (النقرش،1994) التي حللت المستوردات الأردنية السلعية مبينة أهم العوامل التي تؤثر على المستوردات، كالقدرة الاستيرادية ومدى اعتمادها على التمويل الأجنبي، بالإضافة إلى بيان دور المستوردات الرأسمالية والوسيطة في النمو الاقتصادي .

وأما دراسة (الطائي والكواز، 2000) فقد هدفت إلى التعرف على مساهمة المستوردات في الناتج السلعي المحلي مع تحليل الأسباب المباشرة وغير المباشرة واتجاهات تطور التجارة الخارجية في الأردن للمدة 1975– 1995. وقد خلصت إلى أن المستوردات من السلع الرأسمالية والاستهلاكية والمواد الأولية لها اثر إيجابي على النمو ، وخاصة المستوردات من السلع الرأسمالية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2-5 -3 الدراسات الخاصة بالنمو الاقتصادي وهيكل التجارة

لم يكن الاقتصادي مازومدار (Mazumdar, 1996) ، الوحيد الذي ناقش العلاقة بين أشكال التجارة والنمو، بل نجد أن (Lee, 1995) قد وجد أن الدول المستوردة للسلع الرأسمالية تستفيد من التجارة لأن التجارة تؤدي إلى انخفاض في تكاليف رأس المال. وعلى أي حال فإن(Lee) ركز على العوائد الخارجية في الأجل الطويل للاستثمار، معتمدا في ذلك على دراسات كل من (De long and Summers,1991,1992) ، والتي بينت أن التكنولوجيا الجديدة تتضمن عادة رأس مال جديد وهذه مقدمة لتكنولوجيا جديدة تتوافق مع الاستثمار الحقيقي. لقد وجد (Levine and Renelt's,1992) أن التجارة الخارجية لها علاقة قوية وإيجابية على النمو الاقتصادي فقط عندما لا يتم إدخال الاستثمار في التحليل القياسي. ومع ذلك فقد وجدت الدراسة أن هناك علاقة قوية بين الاستثمار والتجارة. وقد خلصت الدراسة السابقة إلى أن العلاقة بين التجارة والنمو ربما تستند الى تراكم الموارد الاقتصادية وليس بالضرورة الى التحسن في توزيع هذه الموارد.

إن دراسة (نجم الدين و شوتر، 2000) قد حاولت تحليل دالتي الصادرات والمستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية للفترة الزمنية (965- 1995) وذلك باستخدام التحليل الوصفي والتحليل القياسي. وتوصلت إلى ارتفاع الأهمية النسبية لصادرات الأردن من السلع الوسيطة على حساب السلع الاستهلاكية بالإضافة إلى ارتفاع الأهمية النسبية للمستوردات من السلع الرأسمالية على حساب المستوردات من السلع الاستهلاكية. مما يعكس التطور الكبير الذي تحقق في الاقتصاد الأردني وتحديدا في القطاع الصناعي.

أما دراسة (Lewer,2002) ، فقد قامت على فرضية أن هيكل التجارة الدولية يؤثر في قدرة الدولة على تحقيق النمو الاقتصادي، وبينت أن الدول المصدرة للسلع الاستهلاكية والمستوردة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للسلع الرأسمالية تحقق فوائد من التجارة بمقدار أكبر من الدول المتقدمة. وبالنسبة لدراسة(Ledrman and Maloney, 2003) فقد هدفت إلى فحص العلاقة بين هيكل التجارة والنمو الاقتصادي، وخاصة وفرة الموارد الطبيعية وتركز الصادرات، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الموارد الطبيعة والصادرات والنمو الاقتصادي.

في حين بينت دراسة (Lewer and Van den Berg,2003) أن هيكل التجارة الخارجية يحدد قوة النمو الاقتصادي. وأكدت على فرضية أن البلدان التي تستورد غالبا سلعا رأسمالية وتصدر سلعا استهلاكية تنمو بشكل أسرع من البلدان التي تصدر السلع الرأسمالية. وذكرت الدراسة أنه بناء على نظرية الميزة النسبية في إنتاج السلع ذات الكثافة العمالية بالنسبة للدول النامية فإن ذلك يحسن من نموها الاقتصادي. وأما دراسة (Crespo-Cuaresma and Worz,2003) فقد بينت أن الدول وخاصة الدول النامية، تكسب من الانفتاح التجاري في القطاع التصديري، وذلك من خلال تحسين توزيع المصادر المتاحة، وهذا نتيجة لدخولها في سوق المنافسة العالمية، ويؤدي ذلك إلى زيادة في إنتاجية القطاع التصديري بمقدار أعلى من إنتاجية القطاع المحلي وركزت الدراسة على أن إنتاجية القطاع التصديري تختلف حسب المواد المصدرة، فإذا كانت المواد المصدرة ذو تقنية عالية فإن الإنتاجية ستكون عالية والعكس صحيح.

وفي دراسة (Sohn and Lee,2003) وعن طريق استخدام مقاييس عدة لتركيبة التجارة، قد خلصت إلى أن تركيبة التجارة وليس التجارة نفسها تفسر النمو الاقتصادي بشكل أوضح وذلك بأخذ بيانات 66 دولة خلال الفترة (1991-2001) ومن خلالها تم التأكيد على قوة العلاقة بين تركيبة التجار والنمو الاقتصادي.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الفصل الثالث

التجارة الخارجية في الأردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

التجارة الخارجية في الأردن

3-1 التجارة الخارجية في الأردن

تمثل التجارة الخارجية بالنسبة للأردن قطاعاً هاماً وحيويا، حيث أن إمكانياته المادية المحدودة تجعله بحاجة إلى التبادل التجاري مع الدول الأخرى. ولا يخفى ما لزيادة حجم المستوردات من عبء على الميزان التجاري وميزان المدفوعات والموجودات من العملة الصعبة، وبالتالي على النمو الاقتصادي، ويعتبر هذا القطاع كذلك المرآة التي تعكس كافة النشاطات الاقتصادية فهو محصلة لمختلف الأنشطة الاقتصادية التي يتأثر ويؤثر بها، إذ تعتمد مختلف القطاعات الاقتصادية على المستوردات من السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية (السواعي، 2003).

إن الاقتصاد الأردني يتميز بأنه اقتصاد حر نشط وموجّه إلى السوق، حيث تتركز الموارد الاردنية في الخامات الطبيعية ولاسيما الفوسفات والبوتاس، وأيضاً بوفرة الأيدي العاملة المؤهلة والمدربّة. ورغم المميزات العديدة التي يتصف بها الاقتصاد الأردني، إلا أنه ما يزال يعد من الدول العربية الصغيرة التي تعاني من قلة المياه ومن نقص في بعض الثروات الطبيعية الأخرى ولاسيما النفط. ويعد الدين الخارجي، والفقر والبطالة من المشاكل الأساسية التي تواجه الأردن باستمرار. ولا بد من الإشارة إلى أن الحكومة الأردنية قد تبنت منذ عام 1989 برنامجا طموحا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لإصلاح نظام التجارة الخارجية وإزالة القيود أمام حركة رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر

(تقرير البنك المركزي، 2002*).

وقامت الحكومة بتحرير قطاعها التجاري بشكل فعال لتأمين الشروط اللازمة لانضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2000، وإلى اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة في العام ذاته، إضافة إلى اتفاقية شراكة مع السوق الأوروبية عام 2001. هذه الاتفاقيات والترتيبات المشار إليها ساهمت في تحسين الإنتاجية، ووضعت الأردن على خارطة الاستثمار العالمي. ومن أجل تسهيل دور الأردن كمركز تجاري إقليمي فقد عمدت الحكومة إلى إنشاء عدد من المناطق الحرة الخاصة والعامة في أرجاء المملكة، حيث يمكن للبضائع العبور عبر هذه المناطق دون دفع رسوم جمركية أو ضرائب استيراد، حيث تعد منطقة العقبة الحرة أولى هذه المناطق.

لقد منحت الأردن الفرصة لإنشاء مناطق صناعية مؤهلة، حيث تسهل هذه المناطق نفاذ البضائع المصنعة إلى سوق الولايات المتحدة الكبير دون أي رسوم أو ضرائب جمركية ودون تطبيق نظام الحصص. إن هذه الاتفاقيات قد ساعدت في مضاعفة التصدير للسوق الأميركية لتصل إلى 1.1 بليون دولار العام 2004 بعد أن كان مستواه 235.08 مليون دولار عام2001.

ويشار الى ان مسألة تحسين معدلات النمو والحد من معدلات البطالة المرتفعة ما تزال تعد من بين ابرز التحديات التي تواجه الدول العربية عموما، حيث ان هنالك حاجة لمعالجة هذه التحديات من خلال سلسلة واسعة من الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية وتعزيز التجارة الدولية، وذلك لان معظم الدول العربية تتصف بوفرة عنصر العمل. لذلك وحسب نظريات التجارة سابقة

*www.cbj.gov.jo

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الذكر فان الدول العربية سوف تتخصص في السلع التي تستخدم العمالة بشكل كثيف مما يؤدي الى تقليل حجم البطالة في هذه الدول.

اتسمت التجارة الخارجية الأردنية بعجز الميزان التجاري المزمن، فحجم المستوردات يفوق حجم الصادرات، فقد بلغ معدل تغطية الصادرات للمستوردات ما نسبته 18.3% في المتوسط في الأعوام 1976 ولغاية 1979، وقد ارتفعت نسبة التغطية في الأعوام التالية لتصل إلى 30.2% بالمتوسط خلال الفترة 1980–1989، وهذا الارتفاع يشير إلى تحسن ملحوظ في الميزان التجاري نتيجة تحسن الصادرات وزيادة حجمها، وبعد ذلك ارتفعت نسبة التغطية هذه لتصل إلى 37.8% خلال الفترة 1990–1999، ثم واصلت الارتفاع لتصل إلى 39.9% خلال الفترة 2000 – 2005. إن الشكل (3–1) يبين الفجوة ما بين الصادرات والمستوردات الحقيقية لفترة الدراسة، حيث تظهر الفجوة المستمرة بين الصادرات والمستوردات.

شكل (3–1) الصادرات والمستوردات الأردنية خلال سنوات الدراسة

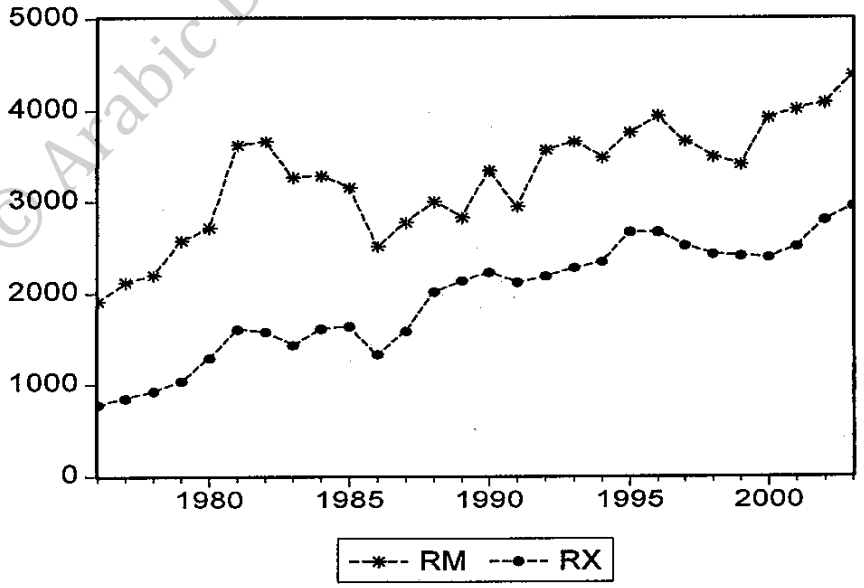

حيث: RX الصادرات الحقيقة و RM المستوردات الحقيقة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3-1-1 الصادرات الأردنية

تزايدت القيم المطلقة للصادرات الأردنية خلال الفترة الدراسية من 1976 – 2004، وفي هذا السياق سيتم تقسيم الفترة الزمنية لست فترات كالتالي: (1976-1980 ، 81-1985، 86-1990، 91-1995، 96-2000، 01-2004) للتعرف على التغيرات التي حصلت في هيكل التجارة الخارجية، وبناء على نشرات البنك المركزي كما في الملحق رقم (3)، ومن خلال الجدول (3-1)، يتضح ما يلي:

1. إن مجموع الصادرات الأردنية تزايدت خلال فترة الدراسة وبشكل ملحوظ، حيث أن حجم الصادرات في نهاية فترة الدراسة تضاعف بمقدار 46 مرة عن بدايتها.
2. ارتفاع حصيلة الصادرات بما فيها المعاد تصديره لتبلغ بالمتوسط (75.3) مليون دينار خلال الفترة 76-1980، أي بمتوسط معدل نمو (25.1%) خلال هذه الفترة. وعلى الرغم من الارتفاع الكبير الذي شهدته حصيلة الصادرات إلا أنها بقيت دون المستوى المستهدف في خطة التنمية الخمسية (1975-1980)، ويعزى ذلك إلى تدني الأسعار العالمية للفوسفات، حيث تشكل الفوسفات جزء كبير من الصادرات الاردنية.
3. سجلت الصادرات ارتفاعاً كبيراً في الفترة 81-1985 حيث وصلت الصادرات الاردنية 206.218 مليون دينار على المتوسط خلال هذه الفترة وبمتوسط معدل نمو 19.5%. ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى زيادة الطلب على الصادرات الأردنية بكافة أنواعها، إذ شملت الزيادة كل من الصادرات الزراعية والصناعية والتعدينية. وكان لصادرات الفوسفات الفضل الأول في زيادة القيمة الكلية، إذ شكلت زيادة صادرات الفوسفات حوالي 55.7% من الزيادة الكلية للصادرات.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

4. استمرت الصادرات الاردنية بالارتفاع خلال الفترة 86-1990 لتصل 389.117 على المتوسط، وبمتوسط معدل نمو 21.7، على الرغم من الانخفاض الذي شهده العام 1995 في حجم الصادرات والذي يعزى الى تدني الصادرات نتيجة الانحسار الذي أصاب أسواق الصادرات العربية، وذلك لاستمرار الركود الاقتصادي الذي لم يبارح معظم اقتصاديات الدول العربية والدول النامية التي تشكل الأسواق التقليدية للصادرات الأردنية.

ونتيجة لذلك فقد سجلت الصادرات الأردنية في عام 1985 انخفاضاً قيمته (5.7) مليون دينار عن العام الماضي، وقد تركز التراجع الذي أصاب الصادرات في مادة الفوسفات والأسمدة، بالإضافة إلى الصادرات من المواد الكيماوية الأخرى.

5. أما في عام 1990 فقد بلغت الصادرات خلال هذا العام ما مقداره (612.3) مليون دينار مقابل (534.1) مليون دينار في عام 1989، أي بنمو نسبته 14.6%، وقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة الصادرات الوطنية إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 23.8%. وقد تركزت زيادة الصادرات الوطنية في هذا العام في البوتاس والخضروات والفواكه والمكسرات والأدوية والأسمدة، والتي شكلت في مجموعها ما نسبته 54% من مجمل الصادرات (الملحق رقم (2)).

6. في حين شهدت الفترة 91-1995 ارتفاع ملحوظ في حجم الصادراتع بمتوسط 744.423 مليون دينار خلال هذه الفترة وبمتوسط معدل نمو 10.8% ويرجع هذه النمو الى الزيادة في الصادرات بكافة مجموعاتها الرئيسة حسب التصنيف الدولي، وجاء في مقدمتها الزيادة الكبيرة التي شهدتها مجموعة الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية حيث سجلت الصادرات من هذه المجموعة زيادة مقدارها 84.3 مليون دينار، وقد شهدت الصادرات من المواد التقليدية كالبوتاس والأسمدة أيضاً زيادة ملحوظة في سنة 1995 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

7. اما الفترة 1996-2000 فقد شهدت متوسط معدل نمو منخفض في حجم الصادرات حيث بلغ 1.5% ويعزى هذا الانخفاض الى وجود نمو سالب لبعض السنوات خلال هذه الفترة.

8. وفي نهاية فترة الدراسة 01-2004 فقد حقق الاقتصاد الأردني نتائج ايجابية ومتميزة بكافة المقاييس، إذ حققت الصادرات الكلية خلال هذا العام نمواً ملحوظاً بلغت نسبته بالمتوسط 21.8% لتصل إلى (1729.573) مليون دينار على المتوسط خلال هذه الفترة، ويعزى هذا النمو إلى زيادة نشاط المناطق الصناعية المؤهلة من ناحية، وعودة نشاط التصدير إلى السوق العراقي من ناحية أخرى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (3-1) الصادرات الأردنية حسب الأغراض الاقتصادية للسنوات (1976 – 2004)/ألف دينار

السنوات	الصادرات الإجمالية	السلع الاستهلاكية	السلع الوسيطة والمواد الخام	السلع الرأسمالية	معدل النمو لإجمالي الصادرات*
1980-76	75334.6	37286.6	36912.4	1117.2	25.1%
1985-81	206218.6	93376.6	108679.4	4140	19.5%
1990-86	389117.8	103812.8	277605.4	7379.4	21.7%
1995-91	744423.4	280959	431254.2	32187.8	10.8%
2000-96	1057103.4	448043	573162.4	35799	1.5%
2004-01	1729573	963695.3	700640.5	65227.5	21.8%

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة

* تم احتسابها من قبل الباحث بالاعتماد على القيم السابقة للصادرات في هذه السنوات.

3-1-2 التركيب السلعي حسب الأغراض الاقتصادية :

يوضح الجدول رقم (3-2) نسبة الصادرات الاستهلاكية وصادرات المواد الخام، وصادرات السلع الرأسمالية من مجمل الصادرات خلال الفترة (1976-2004)، حيث نجد أن صادرات السلع الاستهلاكية شكلت ما نسبته 50.3% من مجمل الصادرات في بداية فترة الدراسة

(76-1980)، وأن السلع الوسيطة والمواد الخام شكلت ما نسبته (48.2%) في هذه الفترة، وشكلت السلع الرأسمالية ما نسبته (1.5%) في نفس الفترة، ونلحظ أيضاً أن هذا التركيب تباين خلال سنوات الدراسة، واختلف بشكل ملحوظ في نهاية الثمانينات (86-1990)، حيث انخفضت نسبة الصادرات الاستهلاكية إلى أقل من نصف ما كانت عليه في سنة 1976، فقد بلغت في هذه السنة (28.3%) من مجمل الصادرات ونتيجة لانخفاض هذه النسبة فقد ارتفعت تلقائياً نسبة الصادرات من السلع الوسيطة والمواد الخام إلى (70%)، وبقيت نسبة الصادرات من السلع الرأسمالية على ما هي عليه تقريباً، بازدياد طفيف حيث بلغت (1.7%). ولكن نلاحظ أن نسبة الصادرات الاستهلاكية قد ارتفعت بشكل ملحوظ في الفترة (01-2004) حيث بلغت (54.8%) من مجمل الصادرات، وذلك نتيجة للسياسات والاتفاقيات الخاصة بالمناطق الصناعية المؤهلة.

ويتضح من خلال التركيب السلعي للصادرات الأردنية أن المواد الخام هي الأكثر نسبة وتمثيلاً من مجمل الصادرات حتى عام 2000، وهذه الصفة تتميز بها صادرات الدول النامية بشكل عام، إضافة إلى أن هذه الصادرات تعد ذات حجم صغير نسبياً بقيمها المطلقة وليس لها القدرة على التأثير على السوق العالمية بأسعارها.

1. <u>السلع الاستهلاكية:</u>

تشمل السلع الاستهلاكية، سلع الاستهلاك الجاري، والسلع المعمرة، وقد بلغت قيمة الصادرات منها في بداية فترة الدراسة (76-1980) (37.286) مليون دينار، وقد واصلت هذه القيمة الارتفاع والانخفاض خلال السنوات من 1976 – 2004، لتصل إلى أعظم قيمة لها في الفترة (01-2004) حيث بلغت (963.695) مليون دينار على المتوسط، وقد شكل هذا النوع من الصادرات ما نسبته 50.3% من مجمل الصادرات في بداية فترة الدراسة، وانخفضت هذه النسبة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حتى وصلت إلى 28.3% في نهاية الثمانينات، لتواصل بعد ذلك الارتفاع حتى وصلت إلى (54.8%) من إجمالي الصادرات.

2. السلع الوسيطة والمواد الخام:

وتشمل المواد الخام ومواد البناء الوسيطة وغيرها، وقد شكلت هذه السلع ما نسبته (48.2%) من مجمل الصادرات في بداية فترة الدراسة (76-1980) وقد ارتفعت هذه النسبة حتى وصلت إلى أعظم قيمة لها في نهاية الثمانينات (86-1990) وقد شكلت ما نسبته (70%) من مجمل الصادرات، وانخفضت مساهمة هذه السلع حتى وصلت في نهاية فترة الدراسة الى (41.2%).

أما قيم هذا النوع من الصادرات فقد بلغ (36.912) مليون دينار في بداية فترة الدراسة، وواصلت الارتفاع والانخفاض خلال السنوات (1976- 2004) وبلغت قيمة هذا النوع من المستوردات (700.640) مليون دينار مع نهاية فترة الدراسة (01-2004).

3. السلع الرأسمالية:

وتشمل المعدات وقطع غيار وسلع رأسمالية أخرى، وشكلت ما نسبته (1.5%) من إجمالي الصادرات في بداية فترة الدراسة، وبلغت أعظم قيمة لها في بداية التسعينيات، لتصل إلى 4.2%.

ومن خلال الأرقام والنسب المبينة أعلاه نخلص إلى أن الاقتصاد الأردني وبشكل عام لا زال يعتمد على تصدير السلع الاستهلاكية والمواد الخام والسلع الوسيطة، عاكساً بذلك صغر القاعدة الإنتاجية وعدم مقدرتها على استقطاب صناعات كبيرة أو قيام صناعات رأسمالية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (3-2) الاهمية النسبية للتركيب السلعي للصادرات حسب الأغراض الاقتصادية/(ألف دينار)

السنوات	الصادرات الإجمالية	الصادرات الاستهلاكية	صادرات السلع الوسيطة والمواد الخام	السلع الرأسمالية
1980-76	75334.6	50.3%	48.2%	1.5%
1985-81	206218.6	46.5%	51.4%	2.1%
1990-86	389117.8	28.3%	70%	1.7%
1995-91	744423.4	37.1%	58.7%	4.2%
2000-96	1057103	42.4%	54.2%	3.4%
2004-01	1729573	54.8%	41.2%	4%

* بيانات دائرة الإحصاءات العامة

* مجموع النسب لا يساوي واحد بسبب استثناء مجموعة السلع الأخرى

3-1-3 المستوردات الأردنية

يميل حجم المستوردات إلى التزايد خلال الفترة الدراسية من 1976 – 2004، والجدول (3-3) يوضح ذلك. من خلال الجدول (3-3) يتبين لنا أن اكبر حجم تزايد أو نمو في المستوردات كان في سنة 1981، حيث بلغ معدل النمو 46.5% (ملحق رقم 5). وبمقارنة المجموع الكلي للمستوردات مع المجموع الكلي للصادرات (انظر ملحق 3 وملحق5) نلحظ ارتفاع قيمة المستوردات مقارنة مع الصادرات على الرغم من الارتفاع المستمر في حجم الصادرات، الأمر الذي أدى إلى عجز مزمن في الميزان التجاري. إن نسبة تغطية الصادرات للمستوردات قد ارتفع خلال سنوات الدراسة ، حيث بلغت هذه النسبة في بداية الفترة الدراسية (1976) 18.3%، لتصل تقريبا إلى 40% في نهاية الفترة الدراسية (2004).

جدول رقم (3-3) المستوردات الأردنية والتركيب السلعي حسب الأغراض الاقتصادية للسنوات (1976 – 2004) /الف دينار

السنوات	المستوردات الكلية	السلع الاستهلاكية	المحروقات والوقود	الآلات والمعدات	سلع أخرى	معدل النمو في المستوردات
1980-76	511676.6	182310.8	64621.6	1117.4	33877.2	26%
1985-81	1087818.6	372092	202845.2	4140	108634.6	9.9%
1990-86	1148812.2	388008.6	180301.4	7379.4	126912.4	11.8%
1995-91	2260184.6	546580.2	290116.2	32187.8	24702.2	9%
2000-96	2912125.2	792685.4	358150.6	35799	19435.4	5.4%
2004-01	4221946.8	1078588.8	688307.5	65227.5	77570	16.2%

* بيانات دائرة الإحصاءات العامة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويمكن إجمال التطورات التي حصلت على المستوردات الأردنية خلال سنوات الدراسة وذلك حسب ما أشارت إليه تقارير البنك المركزي الأردني كما يلي:

1. ارتفاع قيمة المستوردات لتبلغ (511.676) مليون دينار في الفترة 76-1980 بالمقارنة مع (234.0) مليون دينار في عام 1975، وأهم المجموعات التي طرأ عليها ارتفاع ملحوظ هي مجموعة الخضروات ومجموعة الفواكه والحبوب والبقول، ومجموعة مواد البناء ومجموعة السلع المنزلية المعمرة، ويرجع ذلك إلى عدم مرونة هيكل الجهاز الإنتاجي بصورة رئيسة، وارتفاع تكاليف السلع المستوردة في المنشأ ومبالغة التجار في الأرباح التي يحصلون عليها في ظل ظروف التضخم وتفضيل المنظمين الأنشطة الاقتصادية ذات العوائد السريعة على الاستثمارات طويلة الأجل في المشاريع الإنتاجية، والزيادة في عرض النقد الناجمة عن الإنفاق الحكومي المتزايد وارتفاع التسليف المصرفي تبعاً للارتفاع الكبير في حجم الودائع.
2. بالنسبة للفترة 81-1985، وعلى الرغم من أن المستوردات قد استمرت في الزيادة إلا أن نسبة الزيادة المتحققة في هذه الفترة والبالغة 9.9% على المتوسط اقل منها في الفترة الماضية، وقد تأثرت المستوردات بعوامل عديدة أهمها الزيادة في قيمة المستوردات من النفط الخام والتي ارتفعت بنسبة 65.3% نتيجة لزيادة الأسعار بنسبة 24.1% والكميات بنسبة 33.2% وبهذا يكون 35.5% من الزيادة الكلية في المستوردات قد نجم عن الزيادة في قيمة المستوردات النفطية، كذلك ساهمت مجموعة العدد والآلات والأدوات بحوالي 36.5% من إجمالي المستوردات وساهمت المواد الغذائية بالجزء الباقي من الزيادة الإجمالية. وتعود هذه الزيادة في المستوردات من السلع الإنتاجية إلى استيراد الآلات اللازمة لتنفيذ بعض المشاريع الأساسية خاصة فيم يتعلق منها بشركة الأسمدة وشركة البوتاس. كما شهد العام 1985 شراء طائرتي ركاب مدنيتين بقيمة (24.1) مليون دينار بالإضافة إلى زيادة المستوردات من السوق العربية المشتركة وخاصة العراق حيث كان لاتفاقية الدفع التي عقدت بين البلدين عام 1984 أثر كبير في تعزيز حركة التبادل التجاري بينهما.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ولدى استبعاد أثر الزيادة الناجمة عن شراء الطائرتين المذكورتين تتراجع قيمة المستوردات بنسبة 2.0% عن العام السابق الأمر الذي يجعلها منسجمة مع السياسة العامة الرامية إلى ترشيد الاستيراد.

3. استمرت المستوردات في الارتفاع خلال الفترة 86-1990 حيث بلغت 1148.812 مليون دينار بالمتوسط خلال هذه الفترة ويعزى ارتفاع المستوردات خلال هذه الفترة إلى أسباب عدة من أهمها زيادة قيمة المستوردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية بما نسبته 104.3% مقارنة في العام 1989، وتعود هذه الزيادة إلى احتياجات بناء المخزون الغذائي من المواد الأساسية، هذا وبالإضافة إلى ظروف حرب الخليج التي أدت إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية لتلبية الاحتياجات الإضافية للعائدين والعابرين من خلال الأردن في طريق عودتهم إلى بلادهم. كما ساهم في ارتفاع المستوردات ارتفاع مستوردات النفط الخام بما نسبته 24.1% لغرض بناء المخزون من هذه المادة، كذلك أسهم في ارتفاع قيمة المستوردات بصورة ملحوظة ارتفاع كلفة الشحن والتأمين بسبب ظروف أزمة الخليج.

4. سجلت المستوردات في الفترة 91-1995 قفزة واضحة، حيث بلغت بالمتوسط 2266.184 مليون دينار بمتوسط معدل نمو 9%.

لقد جاء هذا النمو في المستوردات نتيجة لعدة عوامل أهمها الطلب المكبوت منذ عام 1994 الذي نجم عن عمليات الترقب للتخفيضات الجمركية والذي أدى الإعلان عنها في نهاية عام 1994 إلى تزايد وتيرة المستوردات في عام 1995، هذا إلى جانب الزيادة الطبيعية في المستوردات في ضوء تسجيل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق لنمو نسبته 10.3% وتزايد أعداد المشاريع الإنتاجية حديثة التأسيس.

5. شهدت الفترة 96-2000 ارتفاعا ملحوظاً في إجمالي المستوردات بمتوسط معدل نمو 5.4% لتبلغ 2912.125 مليون دينار اردني.

6. ارتفعت حجم المستوردات نهاية فترة الدراسة 01-2004 بشكل ملحوظ، ويعزى هذا الارتفاع والنمو إلى زيادة الكميات المستوردة لتلبية الزيادة في الطلب المحلي من جهة،

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وإلى ارتفاع أسعار المستوردات في ضوء ارتفاع أسعار النفط العالمية وارتفاع أسعار صرف بعض العملات الأجنبية مقابل الدينار من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن المستوردات من المواد الخام والسلع الوسيطة قد ساهمت بنسبة 60.5% في حين ساهمت السلع الاستهلاكية المستوردة بنسبة 20.5% من الزيادة المتحققة في المستوردات.

3-1-4 التركيب السلعي للمستوردات

شكلت مستوردات السلع الاستهلاكية ما نسبته (36%) من إجمالي المستوردات في بداية فترة الدراسة 76-1980، بينما شكلت المحروقات والوقود ما نسبته 12.1% ومن المعدات والآلات 0.22% ، وبعد هذه الفترة حدثت تغيرات كثيرة في السنوات التي تليها نتيجة للخطط الموضوعة، ففي الفترة 81-1985، انخفضت الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية إلى (34.2%)، من إجمالي المستوردات، وارتفعت الأهمية النسبية للمستوردات من المحروقات والوقود إلى 18.6% اما المستوردات من الآلات والمعدات فقد ساهمت بما نسبته 36% من حجم المستوردات خلال هذه الفترة.

<u>التركيب السلعي للمستوردات حسب الأغراض الاقتصادية:</u>

1. السلع الاستهلاكية :

وتشمل مستوردات السلع الاستهلاكية ، سلع الاستهلاك الجاري وسلع الاستهلاك المعمرة، وقد تراجعت الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية من إجمالي السلع المستوردة من (36%) في بداية فترة الدراسة 76-1980، إلى (25.8%) في نهاية الفترة 01-2004.

2. المحروقات والوقود :

وتشمل جميع أنواع النفط الثقيل والخفيف وكذلك الغاز الطبيعي، وقد حدث تغير هيكلي في أهميتها النسبية فقد ارتفعت من (12.1%) في الفترة 76-1980، لتصل إلى (18.6%) على المتوسط خلال الفترة (81-1985)،. وفي الفترة (01-2004) وصلت أهمية المستوردات من الوقود والمحروقات إلى نسبة 15.9%. وقد كان الاتجاه العام لهذا النوع من المستوردات يشير إلى

© Arabic Digital Library Yarmouk University

زيادة الأهمية النسبية لها خلال فترة الدراسة، وذلك نتيجة تلبية متطلبات الصناعة الإحلالية وصناعات المواد الغذائية والاستهلاكية بشكل عام.

3. الآلات والمعدات:

وتشمل مستوردات السلع الرأسمالية، وقطع الغيار لوسائط النقل، وقطع الغيار للآلات والمعدات ووسائط النقل عدا سيارات الركوب الصغيرة، والآلات والمعدات، وقد ارتفعت الأهمية النسبية للمستوردات من الآلات والمعدات خلال فترة الدراسة، حيث بلغت الأهمية النسبية لها في بداية فترة الدراسة (0.22%) لتصل إلى (1.4%) بداية التسعينيات 91-1995، وواصلت الارتفاع بعد ذلك لتصل (1.7%) في الفترة (01-2004).

جدول رقم(3-4) الأهمية النسبية للتركيب السلعي للمستوردات حسب الأغراض الاقتصادية للسنوات (1976 – 2004)

السنة	نسبة السلع الاستهلاكية	نسبة المحروقات والوقود	نسبة الآلات والمعدات
1980-76	36%	12.1%	0.22%
1985-81	34.2%	18.6%	0.36%
1990-86	35.3%	15.3%	0.6%
1995-91	24.4%	12.9%	1.4%
2000-96	27.2%	12.2%	1.2%
2004-01	25.8%	15.9%	1.7%

* بيانات دائرة الإحصاءات العامة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

المنهجية والنموذج القياسي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع
المنهجية والنموذج القياسي

إن هدف هذه الدراسة هو معرفة العلاقة الثنائية بين تركيب التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي من خلال استخدام نماذج اقتصادية تبين العلاقة السببية بين هذين المتغيرين. ولفحص فرضية ما إذا كان تركيب التجارة الخارجية يسبب النمو، أوالعكس، بان النمو الاقتصادي يسبب التغير في تركيب التجارة، سوف يتم استخدام طريقتين: الأولى تستند على ما يسمى علاقة جرانجر السببية (Granger-Causality method) باستخدام متغيرين فقط. أما الطريقة الثانية فهي استخدام نموذج تصحيح الخطأ وذلك إذا كانت بيانات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول وبينهما تكامل مشترك. أما إذا كانتِ البيانات مستقرة عند المستوى، أو لا يوجد بينها علاقة تكاملية، فسوف نعتمد في تحليلنا على نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) والمربعات الصغرى الاعتيادية OLS .

4-1 التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

يبدأ هذا الفصل بالتعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة في المعادلة المراد تقديها ، التالية :

$$GY_t = \alpha_0 + \alpha_1 GL_t + \alpha_2 G\ I/K_t + \alpha_3 COMPO_t + \alpha_4 GTrade_t + \alpha_5\ T_t$$

GY : النمو في الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي هي قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الأردني خلال سنة معينة مقاسه بأسعار 1997 كسنة أساس).

GK : النمو في راس المال المحلي والمقاس من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta K = I - d\ K$$

حيث I الاستثمار، و d K اهتلاك راس المال، وبقسمة طرفي المعادلة على K يكون الناتج هو النمو في راس المال المحلي:

$$GK = \Delta K/K = I/K - d$$

لذلك تم استخدام I/K مقياس لنمو راس المال المحلي، وتعويض قيمة d بـ Compo.

Compo و Compo2: مقاييس تركيب التجارة الخارجية لقياس اثر تركيب التجارة الخارجية على إهتلاك راس المال المحلي، والذي تم احتسابها حسب المقياس التالي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$$COMPO = \frac{(capital \quad exports/consumption \quad exports)}{(capital \quad imports/consumption \quad imports)}$$

$$COMPO2 = \frac{(capital \quad exports/consumption \quad exports)}{(capital \quad imports/consumption \quad imports)} x \frac{(imports + exports)}{RGDP}$$

GTrade: النمو في التجارة الخارجية (التجارة الخارجية مجموع الصادرات والمستوردات من السلع والخدمات مقاسه بأسعار سنة 1997 كسنة أساس).

GL : النمو في عنصر العمل (حجم العمالة الفعلية في الاقتصاد الأردني خلال سنة معينة).

2-4 فحص استقرارية البيانات

قبل القيام بتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، يجب التأكد من استقرار البيانات لان عدم استقرار البيانات يجعل نتائج النماذج المقدرة زائفة ودون دلالة احصائية ذات معنى ولاختبار استقرار البيانات تقوم الدراسة بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF) والذي يعتمد على تقدير الانحدار التالي:

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 T + \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث تعبر Y_t عن متغيرات الدراسة في السنة t، ε_t حد الخطأ، وتشير n إلى عدد فترات التباطؤ الكافية لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ و (T) المتجه الزمني، والتي تم تحديدها في هذه الدراسة، حسب القيمة الدنيا لمعيار Akaike Information Criteria (AIC) والتي تحقق شرط الاستقرار.

فإذا كانت القيمة المحسوبة (القيمة المطلقة) أكبر من قيمة τ الحرجة والمستخرجة من جدول Mackinnon،عندها يتم رفض فرض العدم القائل بعدم استقرار البيانات ($H_0: \delta = 0$) ، وقبول الفرض البديل والذي يعني أن السلسلة مستقرة في المستوى ومتكاملة من الدرجة صفر، ولا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مانع من استخدام طريقة المربعات الصغرى. أما إذا كانت غير ذلك فإن طريقة المربعات الصغرى ستؤدي إلى نتائج منحازة. ولتحديد متى تصل السلسلة إلى وضع الاستقرار فإن الاختبار يعاد ولكن بعد اخذ الفرق الأول للسلسلة فإذا استقرت السلسلة فإن هذا يعني بأنها متكاملة من الدرجة الأولى، وهكذا (Gujarati, 2003). ويبين الجدول (4-1) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لفحص استقرار البيانات، حيث تشير النتائج إلى استقرار جميع المتغيرات عند 5% و1% باستخدام فترات التباطؤ 1 و 2 و3 وذلك حسب القيمة الدنيا لمعيار (AIC) وكون المتغيرات مستقرة عند المستوى يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) ومتجه الانحدار الذاتي (VAR) .

جدول (4-1)نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للمتغيرات المستخدمة في الدراسة

المتغير	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	فترة التباطؤ	مستوى الثقة للاستقرار
GL	-20.974	-4.356	1	عند المستوى* 1%
Compo	-3.679	-3.588	1	عند المستوى* 5%
(COMPO2)	-4.125	-3.587	1	عند المستوى* 5%
GY	-3.686	-3.603	2	عند المستوى * 5%
GTrade	-5.05	-4.339	1	عند المستوى * 1%
I/K	-3.731	-3.612	3	عند المستوى * 5%

* مستقر بالحد الثابت والمتجه الزمني.

4-3 دالة الإنتاج المستخدمة في النموذج

بعد التأكد من استقرار البيانات عند المستوى، يتم توظيف البيانات لتقدير العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي من خلال دالة الانتاج Cobb-Douglas التالية:

$$Y_t = AK_t^{\alpha} L_t^{1-\alpha} \qquad (1\text{-}4)$$

وبتحويل هذه المعادلة إلى الصيغة اللوغاريتمية نحصل على:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$$Ln(Y_t) = Ln(A) + \alpha Ln(K_t) + (1 - \alpha)Ln(L_t) \quad (2\text{-}4)$$

وباشتقاق هذه المعادلة نسبة للزمن، T ، يقدم لنا:

$$GY_C = B + \alpha\, GK_t + (1 - \alpha)GL_t \quad (3\text{-}4)$$

حيث أن GY_t، GK_t،GL_t ترمز إلى النمو في الإنتاج، ،النمو في رأس المال والنمو في العمل على التوالي. أما (α) ، (1 - α) و B فتعبران عن المشاركة النسبية لكل من رأس المال والعمل على التوالي في الدخل القومي و الإنتاجية الكلية للعناصر الإنتاجية Total factor productivity على التوالي. ولفحص دور التجارة الخارجية في مراحل النمو الاقتصادي، فقد درج الباحثون على إضافة متغير التجارة إلى المعادلة (3-4). إن إضافة متغير إلى المعادلة يساعد من ناحية فنية على إيضاح جزء من الحد الثابت في معادلة الإنتاج، وهو ما يسمى بالإنتاجية الكلية للعناصر الإنتاجية (Total factor productivity). إن الصيغة المعروفة للمعادلة والتي يتم فحصها قياسيا هي:

$$GY_t = \alpha_0 + \alpha_1\, GL_t + \alpha_2\, GK_t + \alpha_3\, GTrade_t \quad (4\text{-}4)$$

وبإتباع نموذج Solow ، فإن التغير في رأس المال محدد كالتالي:

$$\Delta K = I - dK \quad (5\text{-}4)$$

حيث إن التغير في رأس المال يساوي الاستثمار (I) ناقص الاهتلاك الرأسمالي dK .

وبقسمة المعادلة (5-4) على K نحصل على معدل النمو في رأس المال ($GK = \Delta K / K$):

$$GK = \frac{I}{K} - d \quad (6\text{-}4)$$

وبإحلال المعادلة (6-4) في المعادلة (4-4) نحصل على:

$$GY_t = \alpha_0 + \alpha_1 GL_t + \alpha_2\, I/K_t + \alpha_3(d) + \alpha_4 GTrade_t \quad (7\text{-}4)$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لقد بين مازومدار Mazumdar أن تركيبة التجارة الخارجية لها أثر مباشر على اهـتلاك رأس المال بسبب أثر التعديلات في الأسعار النسبية للتجارة على التكاليف النسبية لاهـتلاك رأس المال. أي إن الدولة التي تستورد سلعا استهلاكية ، فإن التكلفة البديلة لاهتلاك رأس المال سـوف ترتفع وتغطي على العوائد متوسطة الأجل. أما إذا كانت تستورد السلع الرأسمالية، فـإن تكـاليف الإهلاك تصبح أقل، مما يعزز النمو في الأجل المتوسط. لذلك، فإن المتغير (d) فـي المعادلـة (4-7) والذي يعبر عن اهتلاك رأس المال يمكن أن يحل محله المتغير COMPO مـن أجـل فحص فرضية Mazumdar. وبإضافة متغير الزمن time trend (t)، للامساك بـالتغير فـي التكنولوجيا أو أي أحداث قد تؤثر على الإنتاجية، يصبح النموذج القياسي كما يلي:

$$GY_t = \alpha_0 + \alpha_1 GL_t + \alpha_2 G\,I/K_t + \alpha_3 COMPO_t + \alpha_4 GTrade_t + \alpha_5\, T_t \quad (8\text{-}4)$$

إن النمو متوسط الأجل هو تحرك باتجاه الوضع الأعلى من الاستقرار والمسمى steady state ، ويحصل هذا النمو طالما لم تزداد تكاليف الاهتلاك في رأس المال بقدر يفوق التراكم في رأس المال الممكن الحصول علية. إن المعامل α_3 سوف يكشف عن ذلك. أما العوائد قصيرة الأجل والطويلـة الأجـل مـن التجـارة فيكـشف عنهـا المعامـل α_4 وهـو معامـل التجـارة (Lee ,1995, Van den Berg ,1996).

إن أثر متغير اهتلاك رأس المال على النمو متوسط الأجل يأتي عن طريق حصول التجارة الخارجية (أي أن العوائد الساكنة قد حصلت). فإذا كان تركيب التجارة الخارجية غير هام للنمـو في الإنتاج الحقيقي، فإن (α_3) سوف تكون غير معنوية إحصائيا. وهذا بالـضبط هـو الاقتـراح الأصلي المقدم من بالدون Baldwin، حيث اشار بالدون الى ان تـأثير التجـارة علـى النمـو الاقتصادي يتحقق في الاجل المتوسط. في حين اضاف مازومدار لاهمية التجـارة دور تركيـب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التجارة الخارجية في تسريع عملية النمو الاقتصادي حيث بين ان تأثير تركيب التجارة (والـذي يعكس الاهتلاك) يجب ان يكون سالب ومعنوي من ناحية احصائيه ليعزز اثر التجارة ويسرع من عملية النمو الاقتصادي. إن الشكل (4-1) يبين الميزة النسبية للاقتصاد الأردني من خلال المتغير COMPO، حيث يبين لنا الشكل الاتجاه التصاعدي والبطيء لهذا المتغير عبر الزمن. إن ذلـك يبين انه كلما تطور الاقتصاد الأردني فإنه يميل لتصدير نسبة اكبر من السلع الرأسمالية من مجمل صادراته، ويستورد نسبة أكبر من السلع الاستهلاكية. إن دراسة Lewer and Van den Berg (2003) لثمانية وعشرين دولة متطورة ونامية قد بينت أن المتغير COMPO قد كـان مـساره عبر الزمن مختلفا للبلدان المختلفة. إن الميزة النسبية للبلدان قد اختلفت، حيث أن البلدان وهي في طريقها نحو التقدم والنمو تعمد إلى تصدير نسبة اكبر من السلع الرأسمالية وتستورد أكثر من السلع الاستهلاكية. كما أن هناك دولاً متطورة كان مسار المتغير COMPO لها متنازلاً منذ منتـصف الستينات.

شكل (4-1) مسار تركيب التجارة الخارجية للأردن حسب معياري COMPO و (COMPO2) خلال السنوات 1976-2004.

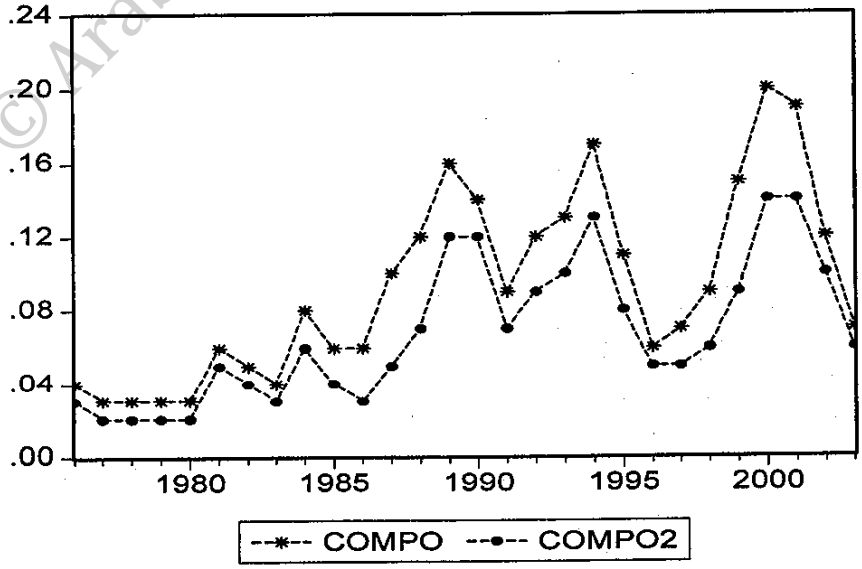

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبإحلال (COMPO2) في المعادلة (4-10) نحصل على المعادلة الثانية المؤهلة للفحص القياسي:

$$GY_t = \alpha_0 + \alpha_1 GL_t + \alpha_2 G\ I/K_t + \alpha_3(COMPO2_t) + \alpha_4 GTrade_t + \alpha_5\ T_t \quad (9\text{-}4)$$

وكما ذكرنا سابقا بالنسبة للمعادلة (4-8)، فإن إثبات فرضية مازومدار Mazumdar يتحقق إذا كان α_3 سالبا ومعنويا من الناحية الإحصائية. وحيث أن هذه الدراسة تتوخى تحديد العلاقة بين تركيب التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في بلد معين وهو الأردن خلال فترة زمنية تمتد من 1976- 2004 ، فإن الدراسة ستتم في إطار السلاسل الزمنية. وسوف يتم إجراء العديد من الفحوصات القياسية ومقارنتها معا . وإذا كانت النتائج متوافقة مع فرضية مازومدار Mazumdar فإنه يمكننا الاستنتاج بان تركيب التجارة الخارجية له أثر على النمو الاقتصادي للأردن.

4-4 التحليل القياسي باستخدام OLS

بعد التأكد من استقرارية البيانات عند المستوى تقوم الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية Ordinary Least Squares (OLS) لتحليل العلاقة بين تركيب التجارة الخارجية والنمو في الناتج المحلي الإجمالي وذلك بتوظيف المعادلتين (4-8) (4-9) السابقة الذكر، حيث نستخدم متغير تركيب التجارة الخارجية COMPO في المعادلة الاولى ومتغير COMPO2 في المعادلة الثانية:

$$GY = \alpha 0 + \alpha 1 GL + \alpha 2 G\ I/K + \alpha 3 COMPO + \alpha 4 GTrade \quad (10\text{-}4)$$

وسوف تكون المعادلة السابقة بعد استخدام متغير تركيب التجارة (COMPO2) كالتالي:

$$GY = \alpha 0 + \alpha 1 GL + \alpha 2 G\ I/K + \alpha 3(COMPO2) + \alpha 4 Gtrade \quad (11\text{-}4)$$

وقد كانت النتائج كما يلي :

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$$GY = 2.15 + 34.19G\ I/K + 0.74\ GL + 0.2\ G\ Trade - 60.22\ Compo$$

(0.49) (0.78) (2.42) (1.55) (-2.24)

R-Squared=0.36 Adj.R-Squared=0.24

$$GY = 0.68 + 65.11G\ I/K + 0.68GL + 0.2\ GTrade - 95.69\ (COMPO2)$$

(0.17) (1.45) (2.36) (1.63) (-2.6)

R-Squared=0.40 Adj.R-Squared=0.29

ولأن الحد الثابت لا يتمتع بمعنوية إحصائية، فقد تم إعادة تقدير المعادلات السابقة بعد حذف الحد الثابت .

$$GY = -54.38COMPO + 0.73GL + 50.29G\ I/K + 0.19GTrade$$

(-2.29) (2.44) (1.74) (1.54)

R-Squared=0.36 Adj.R-Squared=0.26

$$GY = -93.92\ (COMPO2) + 0.68GL + 71.01G\ I/K + 0.198\ GTrade$$

(-2.72) (2.41) (2.23) (1.66)

R-Squared=0.40 Adj.R-Squared=0.32

إن النتائج السابقة تدل على أن معاملات COMPO و (COMPO2) قد كانت سالبة ومعنوية كما تقترح فرضية Mazumdar ، كما تدل نتائج (t) الإحصائية المبينة بين الأقواس. أما المتغيرات التقليدية الأخرى وهي العمل ونسبة الاستثمار إلى رأس المال، فقد كانت حسب الإشارة المتوقعة (موجبة) ومعنوية من الناحية الإحصائية. أما متغير التجارة الخارجية فقد كانت إشارته موجبة ولا يتمتع بأي معنوية إحصائية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

5-4 فحص علاقة جرانجر للسببية Granger Causality

تحصل علاقة جرانجر السببية (Granger Cuasality)عندما تتغير قيم سلسلة زمنية لمتغير ما قبل حدوث تغير في المتغير الأخر. ولفحص العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ومتغير تركيب التجارة الخارجية ، سنعتمد على منهج(Granger, 1969) باستخدام الدوال التالية:

$$GY_t = \alpha + \sum_{i=1}^{n} a_i \times GY_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} b_i COMPO_{t-i} \qquad (12\text{-}4)$$

$$COMPO_t = \beta + \sum_{i=1}^{n} c_i COMPO_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} d_i GY_{t-i} \qquad (13\text{-}4)$$

حيث:

GY : النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

COMPO (أو COMPO2) : تركيب التجارة الخارجية (سبق شرح كيفية قياسه في فصل سابق) .

نلحظ أن المتغير التابع يعتمد على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغير الأخر، حيث تحدد فترة التباطؤ، n ، في المعادلتين (12-4) و (13-4) من خلال استخدام معيار Akaik Information Criterion (AIC) ومعيار Schwarz Criteria (SC). من المعادلة (12-4) يمكن فحص معامل (معاملات) COMPO فيما إذا كانت تختلف عن الصفر لمعرفة فيما إذا كان مسببا أو غير مسبب للنمو الاقتصادي. فإذا كانت $b_1=b_2= \text{-----} =b_n =0$ ، يعتبر COMPO غير مسببا للنمو. كذلك الامر في المعادلة (13-4). حيث نقوم باختبار فرضية العدم H0: $d_1=d_2= \text{-----} =d_n =0$ مقابل الفرضية البديلة انها لا تساوي صفر فاذا تم قبول فرضية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العدم فان هذا يشير الى عدم وجود علاقة سببية من النمو في الناتج المحلي الاجمالي باتجاه تركيب التجارة الخارجية والعكس صحيح.

لقد تبين لنا من فحص استقرار البيانات في القسم السابق أن جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى، وبذلك يمكن فحص علاقة جرانجر السببية في المعادلتين (4-12) و (4-13).

الجدول (4-1) يعرض نتائج فحص جرانجر Granger، حيث تم إجراء الفحص بعد معرفة فترة التباطؤ اللازمة لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ وذلك بالاعتماد على AIC (Akaike Information Criterion) والذي يعتمد على المعادلة التالية:

$$AIC = e^{2K/n} \frac{\sum U_t^2}{n}$$

حيث K عدد المتغيرات بالإضافة إلى الحد الثابت، n عدد المشاهدات، U_t حد الخطأ وسوف يتم اختبار الفترة التي تعطى القيمة الدنيا لـ AIC. وبناءا على هذا الاختبار تم اقتراح استخدام 6 فترات للتباطؤ لكن بسبب قصر الفترة الزمنية للدراسة وهي 29 سنة، لم تتمكن الدراسة من استخدام 6 فترات للتباطؤ بل استخدمت 3 فترات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (4-2) فحص جرانجر للسببية بين المتغيرين النمو في الناتج المحلي و COMPO

	GY	COMPO
$G Y_{t-1}$	0.229 (1.067)	- 0.001 (- 0.948)
$G Y_{t-2}$	0.088 (0.396)	0.001 (1.028)
$G Y_{t-3}$	−0.408 (- 1.93)	- 0.002 (- 1.97)
$COMPO_{t-1}$	−40.05 (- 0.88)	1.12 (5.41)
$COMPO_{t-2}$	10.4 (0.16)	- 0.68 (- 2.32)
$COMPO_{t-3}$	-1.42 (-0.03)	0.13 (0.62)
C	7 (1.63)	0.05 (2.57)
R-Squared	0.29	0.7
Adjusted R-Squared	0.05	0.59
F-Statistics	1.19	6.82

فترة التباطؤ المستخدمة 3 فترات.

القيم بين الأقواس هي إحصائية t .

تم استبعاد قيم بعض معاملات المتغيرات المتباطئة من الجدول لعدم معنويتها الإحصائية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بناءا على الجدول السابق وبالاعتماد على اختبار F-statistic الذي يقوم على المعادلة التالية:

$$F = \frac{(SSE_R - SSE_U)/J}{SSE_U/(N-K)}$$

حيث: SSE_R مجموع مربع الاخطاء للنموذج (4-12) على افتراض ان معاملات COMPO المتباطئ لثلاث فترات تساوي صفر، اما SSE_U مجموع مربع الاخطاء للنموذج

(12-4) دون الشرط السابق، J عدد القيود في الفرضية المراد اختبارها والتي تساوي ثلاث في النموذج (12-4) لانه تم اعتماد ثلاث فترات للتباطئ ($b_1 = b_2 = b_3 = 0$)، N الفترة الزمنية (عدد المشاهدات)، K عدد المتغيرات في النموذج.

تشير نتائج اختبار F-statistic لمعاملات COMPO المتباطئة لثلاث فترات ان هذه المعاملات تساوي صفر من الناحية الاحصائية ($b_1 = b_2 = b_3 = 0$) حيث ان قيمة F المحسوبة 0.17 وهي اقل من القيمة الجدولية F لذلك لا تتجه العلاقة السببية من تركيب التجارة المتمثل بـ COMPO . في حين كانت معاملات GY المتباطئ لثلاث فترات ذات دلالة احصائية حيث ان قيمة F الجدولية 3.89 وهي اكبر من قيمة F الجدولية عند 5% لذلك تتجه العلاقة السببية من النمو في الناتج المحلي الاجمالي باتجاه تركيب التجارة.

كما ويشير الجدول (4-2) إن النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GY) يعتمد على النمو في نفس الناتج متباطئ لثلاث فترات زمنية فقط. أما معامل COMPO لجميع الفترات المتباطئة فهو لا يتمتع بمعنوية إحصائية حسب اختبار t رغم أنه سالبا في الفترة الزمنية المتباطئة لفترة واحدة. وهذا لا يثبت فرضية Mazumdar ، حيث أن تركيب التجارة COMPO لا يسبب النمو الاقتصادي. أما المعادلة الثانية في العمود الثالث من الجدول حيث كان المتغير COMPO يمثل المتغير التابع، فيتبين منها أن معامل الناتج المحلي المتباطئ ثلاث فترات زمنية قد كان سالبا ومعنويا من الناحية الإحصائية، وهذا يعني أن السببية تجري من النمو الاقتصادي إلى COMPO. وتجدر الإشارة إلى انه إذا كانت أي من معاملات المتغيرات المتباطئة معنويا فإن هذا يكفي لإثبات العلاقة السببية بين المتغيرات. أما بالنسبة للجدول (4-3) فإن النتائج بالنسبة لمتغير تركيب التجارة الخارجية الثاني وهو (COMPO2) لا يختلف عن اثر المتغير COMPO، حيث أن السببية تجري من النمو في الناتج المحلي إلى تركيب التجارة (COMPO2) وليس العكس.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حيث يشير اختبار F-statistic الى ان معاملات COMPO2 المتباطئة لثلاث فتـــرات تساوي صفر من الناحية الاحصائية ($b_1 = b_2 = b_3 = 0$) حيث ان قيمـــة F المحـــسوبة 0.16 وهي اقل من القيمة الجدولية F لذلك لا تتجه العلاقة السببية من تركيب التجـــارة المتمثـــل بـــــ COMPO2 . في حين كانت معاملات GY المتباطئ لثلاث فترات ذات دلالة احصائية حيث ان قيمة F الجدولية 2.83 وهي اكبر من قيمة F الجدولية عند 10% لذلك تتجه العلاقة السببية مـــن النمو في الناتج المحلي الاجمالي باتجاه تركيب التجارة.

جدول (4-3) فحص جرانجر للسببية بين المتغيرين النمو في الناتج المحلي و (COMPO2) .

	GY	(COMPO2)
GY_{t-1}	0.257 (1.181)	- 0.001 (- 1.477)
GY_{t-2}	0.085 (0.376)	0.001 (1.424)
GY_{t-3}	−0.38 (- 1.72)	- 0.001 (- 1.62)
$COMPO2_{t-1}$	-49.1 (- 0.84)	1.02 (4.8)
$COMPO2_{t-2}$	39.65 (0.5)	-0.71 (- 2.42)
$COMPO2_{t-3}$	-13.82 (-0.24)	0.32 (1.51)
C	5.36 (1.29)	0.03 (2.25)
R-Squared	0.26	0.64
Adjusted R-Squared	0.01	0.52
F-Statistics	1.06	5.27

فترة التباطو المستخدمة 3 فترات.

القيم بين الأقواس هي إحصائية t .

تم استبعاد قيم بعض معاملات المتغيرات المتباطئة من الجدول لعدم معنويتها الإحصائية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وللتأكد من هذه النتيجة تم استخدام ما يسمى بفحص Pairwise Granger Causality ، حيث يسمح هذا الاختبار بتمديد فترات التباطؤ الى 6 فترات كما هو مقترح من المعـــايير التـــي استخدمها الباحث لتحديد فترات التباطؤ الضرورية لالغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ. إن الجـــدول (4-4) يبين نتيجة هذا الاختبار، حيث تبين صدق التحليل السابق كون السببية تجري من النمـــو في الناتج المحلي الإجمالي إلى تركيب التجارة الخارجية، سواء باستخدام المعيـــار COMPO أو (COMPO2) .

جدول (4-4) فحص جرانجر للسببية Pairwise Granger Causality

فرضية العدم	فترة التباطؤ	F- Statistics	الاحتمالية
COMPO لا تسبب ΔY	6	0.17	0.98
ΔY لا تسبب COMPO	6	3.89	0.03*
(COMPO2) لا تسبب ΔY	4	0.16	0.95
ΔY لا تسبب (COMPO2)	4	2.83	0.06*

ملاحظة: *معنوية عند مستوى 5 %.

6-4 التحليل القياسي باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)

يمكن استخدام نمـــوذج متجـــه الانحـــدار الـــذاتي Vector Autoregressive Model (VAR) لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستخدمة في النمـــوذج الاقتـــصادي. إن متجـــه الانحدار الذاتي (VAR) يقوم بتفسير المتغير التابع بالقيم السابقة له والقـــيم الـــسابقة للمتغيـــرات الأخرى المستخدمة في النموذج، حيث يعد جميـــع المتغيـــرات المـــستخدمة متغيـــرات داخليـــة endogenous variables. وسوف يتم فحص العلاقة السببية بين تركيب التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي مع إدخال متغيرات أخرى مهمة في تحديد النمو إلى جانب مقياس تركيـــب التجـــارة

© Arabic Digital Library Yarmouk University

COMPO أو COMPO2 . إن استخدام دالة إنتاج تبين أن مستوى الإنتاج في الاقتصاد يعتمد على عناصر الإنتاج المعروفة وهي رأس المال المحلي K وعنصر العمل L والتجارة الخارجية، وهي مجموع الصادرات زائد المستوردات، مع إضافة مقياس تركيب التجارة السابق COMPO سوف يكون مفيدا وأكثر قوة من فحص جرانجر السابق والذي اعتمد على متغيرين فقط. لذلك، يمكن اعتبار الدوال في نظام متجه الانحدار الذاتي (VAR) دوالاً هيكلية أو دوالاً آنية، فهي بالتالي تعد دوال ديناميكية.

سوف نستند في هذه الدراسة على النموذج السابق ذكره والمتمثل في المعادلتين (4-8) و (4-9) بعد إدخال متغير تركيب التجارة الخارجية والمتمثل في المعيار COMPO ، كما أن هناك معادلتين مماثلتين بعد إدخال المتغير (COMPO2) . لذلك، ولتسهيل المتابعة سوف يعبر عن نظام المعادلات في نموذج متجه الانحدار الذاتي من خلال المعادلات التالية والتي سنركز اهتمامنا عليهما بعد إعادة ترقيمها لسهولة الإشارة إليها أثناء التحليل القياسي:

$$GY_t = \alpha + \sum_{i=1}^{n} a_i GY_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} b_i GL_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} c_i GK_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} d_i COMPO_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} e_i GTrade_{t-i} \qquad (14\text{-}4)$$

$$COMPO_t = \beta + \sum_{i=1}^{n} f_i COMPO_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} g_i GY_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} h_i GL_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} i_i GK_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} j_i GTrade_{t-i} \qquad (15\text{-}4)$$

$$GY_t = \alpha + \sum_{i=1}^{n} a_i GY_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} b_i GL_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} c_i GK_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} d_i COMPO2_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} e_i GTrade_{t-i} \qquad (16\text{-}4)$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$$COMPO2_t = \beta + \sum_{i=1}^{n} f_i COMPO2_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} g_i GY_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} h_i GL_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} i_i GK_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} j_i GTrade_{t-i} \quad (17\text{-}4)$$

وكما ذكرنا سابقا، إن ما يجعل نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) جذابا ، هو إمكانية فحص السببية آنيا بين جميع متغيرات الدراسة في المعادلات السابقة. كما يمكن النظر إلى النتائج من نموذج متجه الانحدار الذاتي بثقة اكبر كونها تعبر عن علاقة سببية تتمتع بقوة أكبر بسبب إدخال متغيرات أخرى في تقدير النظام. وبالنسبة لتحديد عدد فترات التباطؤ الضرورية لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ فإنها ستكون باستخدام ((VAR) Lag Order Selection Criteria) وهو متوفر في محفظة البرنامج الإحصائي Eviews 4 . لقد اقترحت اغلب المعايير استخدام 6 فترات للتباطؤ الزمني، ولكن لقصر فترة الدراسة فإننا استخدمنا 3 فترات زمنية.

4-6-1 نتائج متجه الانحدار الذاتي (VAR)

بعد تقدير متجه الانحدار الذاتي للمعادلتين (4-14) و (4-15)، والذي تم تقديره بالاعتماد على استخدام الفترة الثالثة لالغاء الارتباط الذاتي في حد الخطأ، تظهر النتائج المبينه في الجدول (4-5) أن معامل Compo المتباطئ لثلاث فترات زمنية قد كان سالبا كما اقترح مازومدار ولكنه غير معنوي، وإذا نظرنا إلى المعادلة (4-13) عندما كان المتغير Compo يمثل المتغير التابع (العمود 3) في جدول (4-5)، فان معامل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتباطئ للفترة الزمنية الثالثة (GY_{t-3}) قد كان سالبا ولكنه أيضا غير معنوي.

إن النتائج السابقة تدل بوضوح أن استخدام نموذجاً ديناميكياً يحتوي على متغيرات عدة قد أعطى تقريبا نفس النتائج السابقة من اختبار جرانجر Granger للسببية حيث لم تثبت نتائج متجه الانحدار الذاتي فرضية مازومدار Mazumdar ولم يَثْبُت وجود علاقة سببية تجري من النمو

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاقتصادي إلى تركيب التجارة Compo ايضا. يتبين لنا من العامود الثاني في الجدول (4-5) إن المعاملات للمتغيرات الأخرى عدا تركيب التجارة الخارجية قد كانت معنوية لكل من العمل، والتجارة الخارجية. ومن الجدير بالذكر، أن معامل التجارة الخارجية المتباطئ لثلاث فترات زمنية (العمود الثاني) قد كان موجبا، مما يدل على الأثر الموجب للتجارة الخارجية على الاقتصاد الأردني.

جدول (4-5) النتائج القياسية لمتجه الانحدار الذاتي VAR

1	2 GY	3 COMPO
GY_{t-3}	-0.53 (-2.54)	- 0.001 (-0.52)
GK_{t-3}	43.78 (0.8)	1.11 (3.17)
GL_{t-3}	0.09 (2.13)	0.00 (0.28)
$Gtrade_{t-3}$	0.21 (1.72)	-0.002 (-1.33)
$COMPO_{t-3}$	-24.7 (-0.86)	0.08 (0.3)
R-Squared	0.32	-0.15
Adjusted R-Squared	0.19	-0.38
F-Statistics	2.38	-0.65

• تم تقدير النموذج باستخدام الفترة الثالثة للتباطؤ

يظهر الجدول (4-6) نتائج استخدام نموذج الـ VAR باستخدام متغير Compo2 بدلا من Compo في التحليل القياسي باستخدام المعادلتين (4-16) و(4-17)، والذي يشير الى عدم معنوية معامل Compo2 في معادلة النمو في الناتج المحلي الاجمالي (العمود 2) في الجدول (4-6)، رغم ان اشارة المعامل سالبة للتباطؤ الثالث. وبالنظر الى العمود رقم 3 في الجدول رقم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(4-6) نلاحظ ان معامل النمو في معادلة Compo2 عند التباطؤ الثالث قد كان سالبا لكنه ايضا غير معنوي، وبهذا تنسجم هذه النتائج مع نتائج المقياس الاول لتركيب التجارة Compo .

جدول (4-6) النتائج القياسية لمتجه الانحدار الذاتي VAR

	GY	COMPO2
GY_{t-3}	-0.52 (- 2.35)	- 0.001 (-0.47)
GK_{t-3}	43.78 (0.8)	0.12 (0.39)
GL_{t-3}	0.08 (1.9)	0.00 (0.17)
$Gtrade_{t-3}$	0.2 (1.58)	-0.001 (-1.67)
$COMPO2_{t-3}$	-27.58 (-0.62)	0.11 (0.43)
R-Squared	0.32	0.2
Adjusted R-Squared	0.17	-0.012
F-Statistics	1.8	0.94

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

4-7 دالة مكونات التباين (Variance Decomposition)

لتوضيح العلاقة بين تركيب التجارة الخارجية والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، تم استخدام دالة مكونات التباين. إن هذا التحليل يبين لنا استجابة المتغير التابع لحصول تغير مفاجئ في أي من المتغيرات المستقلة وذلك لعدة فترات زمنية يتم تحديدها حسب الرغبة. لقد تم اختيار 20 فترة زمنية لتوضيح العلاقة بين المتغيرات التي تهمنا في هذه الدراسة، وهي متغيرات تركيب التجارة الخارجية والنمو في الناتج المحلي. لقد تم الحصول على النتائج الموضحة في الشكل (4-2) من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي باستخدام مجموعة المعادلات (4-14) -(4-17).

من الشكل نلاحظ أن نسبة التغير في النمو في الناتج المحلي إذا تغير COMPO بمقدار 1% عبر المراحل الزمنية قد ازدادت في الفترات الزمنية القصيرة (الثانية والثالثة) ثم ثبت أثرها عبر الزمن الطويل. أما استجابة COMPO للتغير في النمو في الناتج المحلي فقد كان أوضح وأكبر عبر الفترات الزمنية العشرين.

شكل (4-2) تحليل مكونات التباين لمتغير تركيب التجارة الخارجية COMPO والنمو في الناتج المحلي الإجمالي.

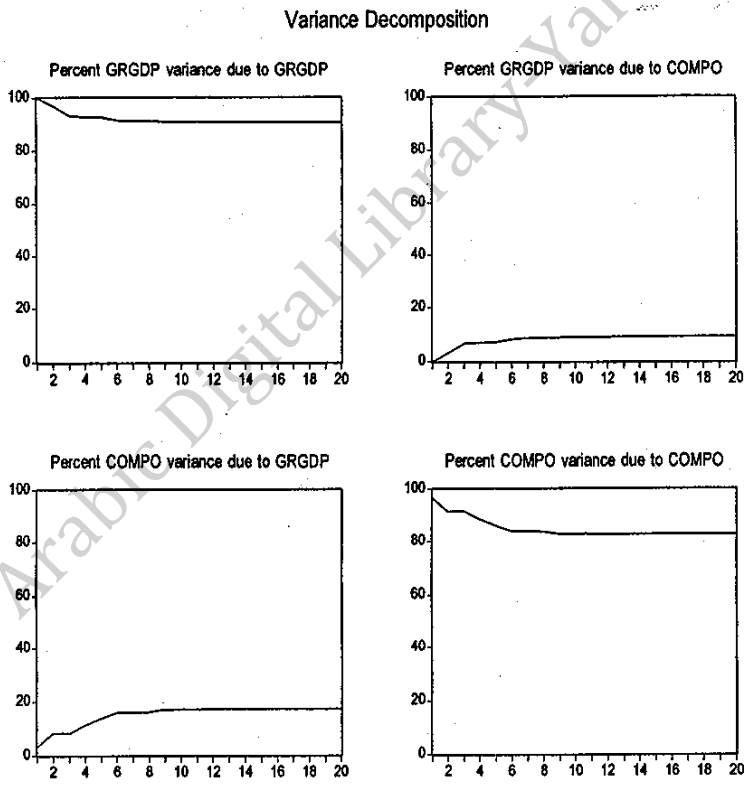

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إن النتائج التي حصلنا عليها باستخدام مكونات التباين بعد إدخال متغير تركيب التجارة الخارجية (COMPO2) تظهر أن (COMPO2) لا يسبب النمو في الناتج المحلي، وهذا يظهر في الشكل (4-3). إن النتائج التي أفصح عنها تحليل مكونات التباين قد كان منسجما مع التحليل السابق حيث لم يكن داعماً فرضية Mazumdar، بالنسبة لمتغير COMPO أو Compo 2.

شكل (4-3) تحليل مكونات التباين لمتغير تركيب التجارة الخارجية (COMPO2) والنمو في الناتج المحلي الإجمالي.

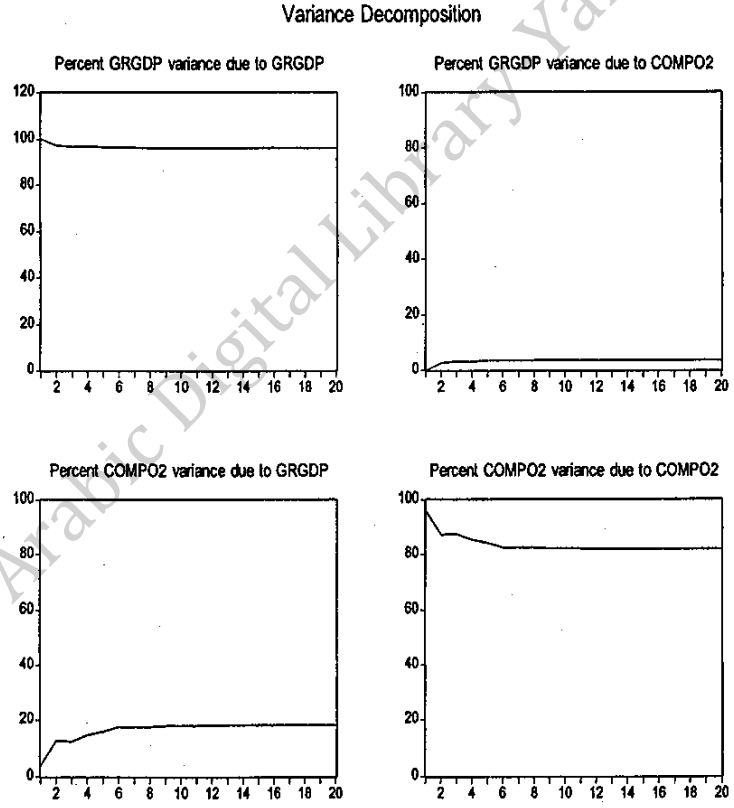

© Arabic Digital Library Yarmouk University

4-8 دالة الاستجابة الفورية

يوضح الشكل (4-4) استجابة النمو في الناتج المحلي الإجمالي للتغير في المتغيرات المستخدمة في المعادلة (4-14) لعشر فترات زمنية، حيث تشير النتائج إلى أن استجابة النمو في الناتج المحلي الإجمالي للتغير في Compo حيث كانت سالبه خلال الفترة الثانية والثالثة ولكنها موجبة في اغلب الفترات الاخرى، مما لايدعم فرضية مازومدار Mazumdar.

شكل (4-4) دالة الاستجابة الفورية للناتج المحلي الإجمالي باستخدام جميع المتغيرات

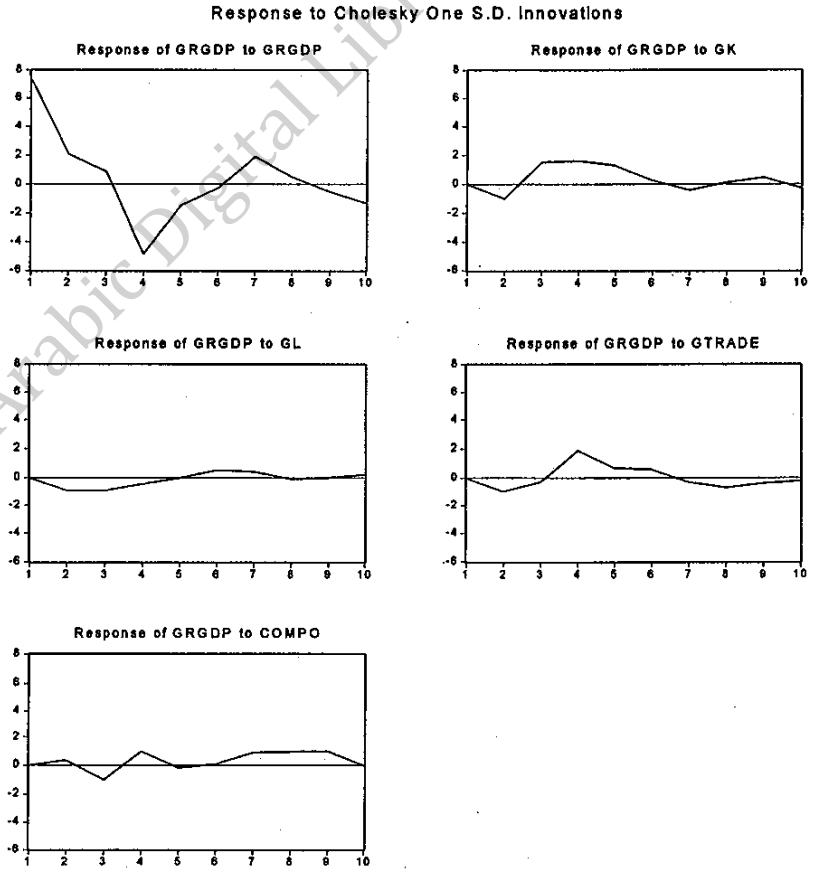

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في حين كانت استجابة Compo للنمو في الناتج المحلي الإجمالي سالبة وبـأثر واضـح

حسبما تشير دالة الاستجابة الفورية في الشكل رقم (4-5) حيث كانت استجابة تركيـب التجـارة Compo سالبة خلال الفترات السبع الأولى.

شكل (4-5) دالة الاستجابة الفورية لتركيب التجارة الخارجية Compo باستخدام جميع المتغيرات

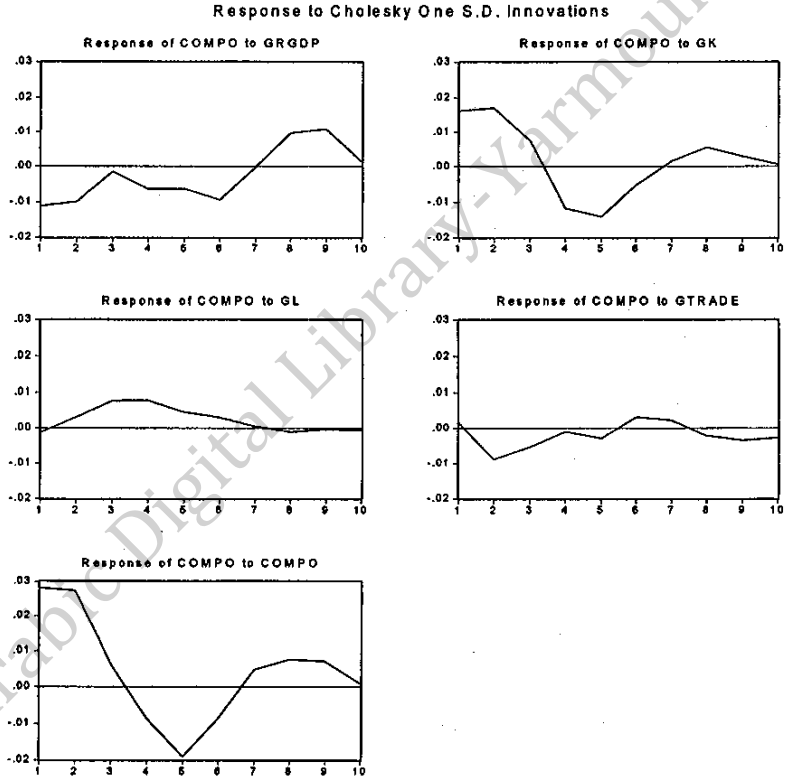

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الخامس

ملخص النتائج والتوصيات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 ملخص النتائج:

هناك العديد من الدراسات القياسية خلال ربع القرن الماضي قد أثبتت العلاقة الطردية والقوية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي الساكن static economic growth. إن الهدف من هذه الدراسة هو فحص الفرضية التي تقول أن تركيب التجارة الخارجية يمارس دورا فعالا في تحديد اثر التجارة الخارجية على النمو. لقد افترض مازومدار Mazumdar أن البلدان التي تستورد سلعا رأسمالية وتصدر سلعا استهلاكية تستفيد أكثر من حرية التجارة، حيث أنها تحصل على نمو قصير الأجل ومتوسط الأجل. وقد دعمت دراسات أخرى هذه النتيجة. وقد بررت هذه الدراسات أن السبب في ذلك يعود إلى أن الدول في المراحل الأولى للتنمية تعمل جاهده على استغلال الميزة النسبية لديها والمتمثلة بالأيدي العاملة الرخيصة، لذلك تعمل على إنتاج سلع استهلاكية لغاية التصدير، ثم تقوم باستيراد السلع الرأسمالية اللازمة لذلك الإنتاج. وقد لوحظ ذلك في الاستراتيجيات التنموية لبلدان جنوب شرق آسيا والتي استطاعت أن تنمو بمعدلات مرتفعه جدا .

وبما أن التجارة الخارجية تمثل قطاعا هاما بالنسبه للاردن ، حيث ان امكانياته الماديه المحدوده تجعله بحاجه الى التبادل التجاري مع الدول الاخرى ، فقد قامت الحكومه بتحرير قطاعها التجاري وذلك لتأمين الشروط اللازمه لانضمام المملكه إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2000 ، والى اتفاقية التجاره الحره مع الولايات المتحده في نفس العام، اضافة الى

© Arabic Digital Library Yarmouk University

اتفاقية شراكه مع السوق الأوروبي عام 2001 . كما قامت بإنشاء عدد من المناطق الحره في أرجاء مختلفة من المملكة ، وعقدت اتفاقيات لإنشاء مناطق صناعية مؤهله حيث توفر هذه المناطق للبضائع المصنعة فيها نفاذا إلى سوق الولايات المتحدة الكبير دون إلى رسوم أو ضرائب جمركيه ودون تطبيق نظام الحصص. إن هذه الإستراتيجية التي اتبعت قد ساعدت على مضاعفة التصدير للسوق الأمريكي لتصل إلى 1.1 مليار دولار عام 2004 واستمر على نفس المستوى لعام 2006 ، بعد أن كان مستواه 235 مليون دولار عام 2001. كما أدت هذه الاتفاقيات إلى أن يبلغ مجموع الصادرات إلى مجمل الأسواق العربية في عام 2006 حوالي 930 مليون دولار فقط. إن حوالي 90% من هذه الصادرات للسوق الأمريكية هي من المناطق الصناعية المؤهلة. كما أن هذه الصادرات تقتصر تقريبا على المنسوجات وليس على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والتي تعتمد على الموارد ومدخلات الإنتاج الوطنية .

لقد تم فحص فرضية مازومدار Mazumdar سابقة الذكر بالنسبه للاقتصاد الاردني خلال السنوات 1976 – 2004 ، وذلك باستخدام عدة اختبارات قياسيه، وكانت النتائج غير داعمه لهذه الفرضيه. وفيما يلي تلخيص لهذه النتائج:

1- تشير قيم تركيب التجارة (compo) والتي في مجملها اقل من واحد والتي تعني أن الأردن تستورد سلع رأسماليه وتصدر سلع استهلاكية، كما يعني أن تكلفة اهـتلاك رأس المال بالنسبة للأردن سوف ينخفض حسب فرضية Mazumdar وذلك نتيجة تغير الأسعار النسبية للسلع مما يدفع إلى تسريع عملية النمـو الاقتـصادي فـي الأردن.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

2- تشير نتائج اختبار المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) الى ان هيكل التجارة للاقتصاد الاردني والذي يعتمد على تصدير السلع الاستهلاكية واستيراد السلع الراسمالية قد كان داعما لفرضية Mazumdar . حيث كانت اشارة المتغير Compo والمتغير Compo2 سالبة ومعنوية احصائيا كما هو مطلوب، وهذه العلاقة تعتبر علاقة قصيرة الاجل بين النمو وهيكل التجارة.

3- تشير نتائج فحص علاقة جرانجر للسببية Granger Causality بعد توظيف متغيرين فقط هما النمو في الناتج المحلي الإجمالي GY ومتغير تركيب التجارة Compo و Compo2 إلى أن معامل Compo ومعامل Compo2 المتباطئة لثلاث فترات زمنية قد كانا سالبين ولكنهما غير معنويين من الناحية الإحصائية وان معامل النمو في الناتج المحلي الإجمالي GY قد كان سالبا ويتمتع بمعنوية إحصائية مما يدل على أن العلاقة السببية تجري من النمو إلى تركيب التجارة الخارجية وهذا يعني أن هذا النموذج لم يثبت فرضية Mazumdar.

4- بعد استخدام نموذج اكثر ديناميكية من نموذج جرانجر للسببية (من خلال توظيف نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) اتضح أيضا عدم معنوية المتغيرين Compo و Compo2 رغم انهما سالبين. وكذلك كان معامل النمو في الناتج GY سالبا ولا يتمتع بمعنوية إحصائية. وبذلك فانه لا يوجد سببية تجري بأي اتجاه بين هذه المتغيرات مما يقدم دعما أخر لرفض فرضية مازومدار للاقتصاد الأردني. وقد دعمت نتائج دالة مكونات التباين ودالة الاستجابة الفورية أيضا في رفض تلك الفرضية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

5-2 التوصيات:

بناء على التحاليل القياسية المستخدمة توصي الدراسة بالتالي:

1- تشير نتائج النماذج القياسية إلى أن تركيب التجارة الخارجية في الأردن، والذي يعتمد على تصدير السلع الاستهلاكية واستيراد السلع الرأسمالية، لا يدعم النمو الاقتصادي. وهذا يعني انه لم يتم استغلال الميزة النسبية للاقتصاد الأردني بشكل كفؤ كما تم في العديد من دول جنوب شرق آسيا. لذلك، يتعين دراسة تجربة هذه الدول للاستفاده منها.

2- إعادة النظر في استراتيجية تحرير التجارة والاعتماد على المناطق الصناعية المؤهلة التي تنتج سلعا ذات قيمة مضافة قليلة. لقد بينت العديد من التقارير غير الرسمية ان هذه الاستثمارات تتميز بالهشاشة تجاه التغيرات في أنظمة التجارة العالمية وقلة القدرة التنافسية للمناطق الصناعية في الأردن مع تزايد اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية في الولايات المتحدة مع الدول الأخرى ودخول الصين طرفا قويا في اتفاقية التجارية الدولية وهو ما يتيح التصدير المباشر للسوق الأمريكي بدون الاستثمار في المناطق الصناعية.

وهناك نقطة أخرى في غاية الأهمية وهي الاستغلال الرخيص للمواد الشحيحة في الأردن وخاصة المياه والطاقة مقابل زيادة نسب التلوث البيئي الناتج عن المناطق المؤهلة ، وهذا يعني ضرورة دمج الكلفة البيئية لهذه المناطق ضمن نظام حديث في الإدارة البيئية يتضمن تحميل هذه المناطق كلفة موارد المياه والطاقة ومعالجة التلوث وليس تحميلها للاقتصاد الوطني*.

3- إن المنطقة العربية بمجملها والأقطار العربية منفردة بحاجة كبرى للاستثمار في مشاريع النقل والبنى التحتية ومشاريع الانتاج السلعي . وفي الأردن فإن إنشاء خطوط سكة حديد ومشاريع للمياه والطاقة ومشاريع انتاجية متقدمة ومراكز تطوير التكنولوجيا ينبغي أن تحتل

* جريدة الدستور 2006/12/26 صفحة 7.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأهمية والأولوية الكبرى لدى الدولة ومؤسسات القطـــاع الخـــاص ومؤســـسات تـــشجيع الاستثمار.

4- العمل على توجيه المستوردات نحو الغايات التنموية والإنتاجية ومحاولة التقليل من الأنماط الاستهلاكية التفاخرية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المراجـــع

المراجـــع العربية

الحقباني، مفرح بن سعد، (2002). "**العلاقة السببية بين اتجاهات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على بعض دول مجلس التعاون الخليجي**".دورية الادارة العامة المجلد 42، العدد4 ، 2002/11 – الناشر معهد الادارة العامة – الرياض – السعودية.

الحلاق، سعيد،(1994). "**تذبذب الصادرات وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن**"، مجلة أبحاث اليرموك، منشورات جامعة اليرموك، المجلد العاشر، العدد الرابع، 1994.

حميدات، وليد، الهزايمة، محمد أحمد، 1990، "**تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية للفترة 1986 – 1990**"، مجلة دراسات منشورات الجامعة الأردنية المجلد 22، العدد (3) .

الحوراني، محمد هيثم،(1990). " **دراسة مستوردات الغذاء وسياسة الاستيراد في الأردن**" ، مجلة أبحاث اليرموك، منشورات جامعة اليرموك، المجلد السادس، العدد الثاني، 1990.

الريموني، أحمد، و النادر، حسن ، (1997). " **أثر الصادرات في النمو الاقتصادي في الدول النامية**"، مجلة أبحاث اليرموك، منشورات جامعة اليرموك، المجلد الثالث عشر، العدد الأول (ب) 1997.

السواعي، خالد. 2003. "**محددات التجارة الخارجية في الأردن للفترة (1973–2000)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شامية، عبدالله، والروابده، موسى ،(1989). " **تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي**"، دراسة تحليلية قياسية (19670 1987) مجلة دراسات، منشورات الجامعة الأردنية، المجلد السادس عشر، العدد الأول 1989.

شوتر، منهل، والريموني، أحمد، (2000) . "**تحليل دور الصادرات في النمو الاقتصادي في الأردن : طريقة جوهانسن للتكامل المشترك**" ، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 16، العدد 4.

الطائي، غازي. سعد ،الكواز،(2000). "**تقدير أثر الإستيرادات التجميعية والتفصيلية في النمو الاقتصادي في المملكة الأردنية الهاشمية للمدة 1975– 1995**". مجلة تنمية الرافدين، العدد 61 المجلد 22 سنة 2000.

الطلافحه، قصي (2005) **الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن (1976–2002)**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك.

عبادي ، جهاد (2004) ، "**تذبذب الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي الأردني**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية .

نجم الدين، عدنان كريم، و شوتر، منهل ، (2000)." **تحليل لبعض مؤشرات التجارة الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية**". مجلة صامد الاقتصادي. العدد 120 دار الكرمل للنشر والتوزيع حزيران 2000.

النقرش، فائق (1994). "**محددات الطلب على الإستيراد وفاعلية استخدام القدرة الاستيرادية في الأردن**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

دائرة الاحصاءات العامه، تقارير سنويه مختلفه .

البنك المركزي الاردني، تقارير سنويه مختلفه .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المراجع الأجنبية:

Abual-foul, Bassam, (2004). **"Testing the export-led growth hypothesis: evidence from Jordan"** , Applied Economics Letters, Vol. 11.

Ahmad, J, Harnhirum S, (1995) **"Unit Roots and Cointegration Estimating Causality Between Export and Economic Growth: Empirical Evidence From the Asian Countries"** economic letters, volume, 49, pp329-334.

Al-Khatib , Said (2006), **"Evidence on the Export - led Growth Hypothesis : The Jordanian Case"**, Dirasat, Vol. 33, Issue 2, pp 409-417.

Balassa, B. (1978). **"Export and Economic Growth: Further Evidence"**, Journal of Development Economics, 5(2), June, pp 18-0189

Baldwin , R,E. (1992)**"Measurable Dynamic Gains from Trade"**. Journal of Political Economy 100(1), 162-74.

Baldwin, R,E.(1989) **"The Growth Effects of 1992"**. Economic Policy: a European Forum, 4(2), 247-81.

Beko, Jani. 2003.**"Causality Analysis Of Exports and Economic Growth. Eastern European Economics"**, Vol 4. No 6, November –December 2003, PP. 70-92.

Catao, L. A. V. (1998). **"Mexico and export-led growth: The Porfirian Period revisited"**, Cambridge Journal of Economics, 22, 1 (January): 59-78.

Caves, R. E. (1971). **"Export-led growth and the new economic history"**, in Trade, Balance of Payments and Growth, eds. J. N. Bhagwati, R. W Jones, R. A. Mundell and J. Vanek. Amsterdam: North Holland, Chapter 19, pp. 403-42.

Chan- Hyun Sohn and Hongshik lee (2002)."**Trade Structure and Economic Growth in East Asia –A New Look at the Relationship Between Trade and Growth**".www.ssrn.com

© Arabic Digital Library Yarmouk University

Crespo-Cuaresma, J. and Worz, J. (2003)" **On Export Composition and Growth**". www.ssrn.com.

David Wall. 1968"**Import Capacity, Imports and Economic Growth**". **www.ssrn.com.**

De Long, J.B.and Summers, L.H.(1991)" **Equipment Investment and Economic Growth**",Quarterly Journal of Economics,106 (2), 445-502.

De long. J. B and Summers L, H, 1992. "**Equipment Investment and Economic Growth, how strong is the nexus ?**".Brookings paper on Economic activity 2, 99 – 157 .

Dodaro, S, (1991)" **Comparative Advantage, Trade and Growth: Export-led Growth Revisited**" World Development 19(9), 11153-65.

Dollar, D. (1992) **Outward-Oriented Developing Economies Really Do Grow More Rapidly: Evidence from 95 LDC's, 1976-1985**". Economic Development and Cultural Change 90(3), 523-44.

Edward, S. (1998)"**Openness Productivity and Growth: What Do We Really Know?**". The Economic Journal 108(447). 383-98.

Esfahani, H , (1991),"**Exports, and Economic Growth in Semi –Industrial Countries**" journal of development economics, 35,pp93-116.

Feder. G(1982)"On **Exports and Economic Growth**". Jornal of Development Economics 12(1), 59-72.

Firman S Parningotan. "**International Trade as an Engine of Economic Growth**". www.ssrn.com

Frankel, J. A and Romer, D. (1999) " **Does Trade Cause Gwoth?**". American Economic review 89(3).379-99.

Henriques, I. and Sadorsky, P. (1996). "**Export-led growth or growth-driven exports? The Canadian Case**", Canadian Journal of Economics, 29, 3 (August): 541-55.

Gemmell,N.,(1987)," **Surves in Development Economic**" Basil Blacks well Ltd. Pp . 71/87

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Granger, C. W. J. (1969) . **"Investigating Casual Relationships by Economic Models and Cross Spectral Moddels"**, Econometrica, **37**,424-38.

Gujarati, D. N., 2003. "**Basic Econometrics, Forth Edition, Mc Graw Hill**".

Jung, W. and Marshsl,p,(1985) "**Exports Growth and Causality In Developing Countries**" journal of development economics 18,1-12.

Krueger, A(1980) **Trade Policy as an input to development**". Amrican Economic Review 70(2). 288-92.

Ledrman, D and William F.Maloney(2003).**"Trade Structure and Growth**".Word Bank Policy Research Working Paper3025,April 2003.

Lee.J.-W. 1995, **"Capital Goods Improts and long-run Growth**".Journal of Development Ecomonic Review 82(4), 942063

Levine, Ross and David Renelt (1992) " **A Sensitivity analysis of Gross Country Growth Regression** " American Economic Review 82 (4), 942-963.

Lewer ,Joshua J. and Hendrik Van Den Berg.(2003)."**Does Trade Composition Influence Economic Growth? Time Series Evidence For 28 OECD and Developing Countries.**". the journal of international Trade and Economic Development.

Lewer, J.(2002). "**International Trade Composition and Medium-Run Growth: Evidence Of a Causal Relationship**". The international trade journal. Volume XV1, No3, fall 2002.

Maizels, A. (1970), **" Growth and Trade",** First Edition, the Syndics of the Combridge University Press, pp. 255.

Mazumdar. J. 1996. "**Do Static Gains From Trade Lead to Medium-run Growth**?". Jornal of Political Economy 194(6), 1328-37.7

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Michaely ,M,(1977),"**Exports, and Economic Growth:An Empirical Investigation**"journal of development ecomomics,30 (1) ,Jan pp93-102.

Oxley,L. (1993),"**Cointegration, Causality and Export-Led Growth in Portugal, 1865- 1985**," Economic Letters, Vol. 43, 163-166

Ram, R. (1987) "**Exports and Economic Growth in Developing Countries: Evidence from Time-Series and Cross-Section Data**". Economic Development and Cultural Change 35(1). 51-72.

Ram,r, (1990),"**Import and Economic Growth: A Cross Country Ctudy**" economic internazionale,43,pp261-264.

Shan, J. and Sun, F. (1998). "**On the Export-Led Growth Hypothesis: The Econometric Evidence from China**", Applied Economics, 30, 8 (August): 1055-65.

Sohn, chan- hyun, and hongshik lee, (2003) **Trade Structure and Economic Growth**: a New Look at the Relationship Between Trade anf Growth, Korea Institute for International Economic Policy, Working Paper.

Thirlwal, A. P.,(1999), " **Growth and Development**" , 6th edition.

Tilelioglu, A. and Al-Waqfi, M. A. (1994), **Structure and Determinants of Imports Demand in Small, Open Less Developed Countries: The Case of Jordan**, Dirasat (the Humanoties), Vol. 2 A, No. 5.

Todaro, M.P, 1989. **"Economic development in The Third World"**, Forth Edition, Longman (New York&London).

Todaro, M. and Smith, S. , (2003), **"Economic Development"**, eighth edition.

Tyler, W. (1981). "**Growth and Export Expansion In Developing Countries: Some Empirical Evidence**". Journal of Development Economics, 9 (1) , Aug. PP 121-130.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Van den Berg, H. (1996), **"Trade as the engine of Growth in Asia : What The Econometric Evidence Revels"**, Journal of Economic Integration, 11(4), 38-510.

World Bank (1987) **"World Development Report 1987. New York: Oxford University Press"**.

Wall, David (1968), **"Imports Capacity, Imports and Economic Growth "** , WWW.UNICTAD.org .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملاحـــق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (1)

البيانات الخـــــام

Obs.	COMPO	(COMPO2)	GCF	L	RGDP	TRADE
1976.00	0.04	0.03	193.40	0.37	2403.81	2695.76
1977.00	0.03	0.02	277.90	0.38	2557.04	2967.04
1978.00	0.03	0.02	263.10	0.93	2752.25	3117.65
1979.00	0.03	0.02	309.90	0.41	2977.27	3616.36
1980.00	0.03	0.02	433.00	0.42	3182.51	4000.55
1981.00	0.06	0.05	666.80	0.44	3676.90	5227.66
1982.00	0.05	0.04	650.80	0.45	3891.27	5249.76
1983.00	0.04	0.03	589.80	0.47	4014.83	4702.92
1984.00	0.08	0.06	571.20	0.48	4124.62	4892.87
1985.00	0.06	0.04	414.90	0.50	4139.92	4798.74
1986.00	0.06	0.03	444.40	0.54	4706.93	3852.10
1987.00	0.10	0.05	515.80	0.56	4814.11	4370.32
1988.00	0.12	0.07	532.50	0.57	4634.32	5010.85
1989.00	0.16	0.12	563.60	0.58	3807.54	4967.03
1990.00	0.14	0.12	850.30	0.63	3730.95	5576.22
1991.00	0.09	0.07	738.50	0.65	3692.88	5068.91
1992.00	0.12	0.09	1208.80	0.71	4334.33	5755.82
1993.00	0.13	0.10	1422.80	0.81	4516.63	5946.28
1994.00	0.17	0.13	1451.20	0.95	4891.47	5837.26
1995.00	0.11	0.08	1554.10	0.97	5175.30	6447.53
1996.00	0.06	0.05	1499.30	0.95	5058.91	6629.35
1997.00	0.07	0.05	1321.80	1.03	5137.50	6209.50
1998.00	0.09	0.06	1224.00	1.13	5441.13	5940.25
1999.00	0.15	0.09	1245.30	1.20	5561.52	5827.68
2000.00	0.20	0.14	1327.30	1.21	5736.69	6337.45
2001.00	0.19	0.14	1318.00	1.25	5963.31	6538.10
2002.00	0.12	0.10	1346.70	1.29	6191.13	6895.10
2003.00	0.07	0.06	1497.50	1.29	6370.37	7339.57
2004.00	0.09	0.06	2214.9	1.39	7186.32	10881.1

االمصدر: من إعداد الباحث بناءا على نشرة البنك المركزي و IMF

Yarmouk University - Digital Library

ملحق رقم (2)

الصادرات الأردنية حسب الأغراض الاقتصادية للسنوات (1976 – 2004)/الف دينار

السنوات	الصادرات الاجمالية	السلع الاستهلاكية	السلع الوسيطة والمواد الخام	السلع الرأسمالية	معدل النمو*
1976	49552	25409	23277	862	23.5%
1977	60325	32167	26955	128،1	21.7%
1978	64130	32630	30670	828	6.3%
1979	82559	41994	39444	1111	28.7%
1980	120107	54233	64216	1658	45.5%
1981	169026	76717	86719	5508	40.7%
1982	185581	88152	92298	5100	9.8%
1983	160085	94244	62437	3404	-13.7%
1984	261055	108758	148683	3614	63.1%
1985	255346	99012	153260	3074	-2.2%
1986	225615	78075	145584	1956	-11.6%
1987	248773	84102	160817	3854	10.3%
1988	324789	79885	239262	5631	30.6%
1989	534159	132325	388185	13586	64.5%
1990	612253	144677	455679	11870	14.6%
1991	598627	168895	421745	7966	-2.2%
1992	633755	214697	397568	21463	5.9%
1993	691282	301320	351474	38424	9.1%
1994	793919	307788	434587	51544	14.8%
1995	1004534	412095	550897	41542	26.5%
1996	1039801	407595	608507	23477	3.5%
1997	1067164	507028	529353	30733	2.6%
1998	1046382	457522	558106	752،30	-1.9%
1999	1051353	417622	591851	41793	0.5%
2000	1080817	450448	577995	52240	2.8%
2001	371،352،1	625667	642039	84664	25.1%
2002	1556748	830651	654630	71433	15.1%
2003	1675075	985805	643451	45819	7.6%
2004	2334098	1412658	862442	58994	39.3%

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (3)

التركيب السلعي للصادرات ونسبها حسب الأغراض الاقتصادية

السنوات	الصادرات الإجمالية	نسبة الصادرات الاستهلاكية من مجمل الصادرات	نسبة صادرات السلع الوسيطة والمواد الخام من مجمل الصادرات	نسبة السلع الرأسمالية من مجمل الصادرات
1976	49552	51.3%	47.0%	1.7%
1977	60325	53.3%	44.7%	1.9%
1978	64130	50.9%	47.8%	1.3%
1979	82559	50.9%	47.8%	1.3%
1980	120107	45.2%	53.5%	1.4%
1981	169026	45.4%	51.3%	3.3%
1982	185581	47.5%	49.7%	2.7%
1983	160085	58.9%	39.0%	2.1%
1984	261055	41.7%	57.0%	1.4%
1985	255346	38.8%	60.0%	1.2%
1986	225615	34.6%	64.5%	0.9%
1987	248773	33.8%	64.6%	1.5%
1988	324789	24.6%	73.7%	1.7%
1989	534159	24.8%	72.7%	2.5%
1990	612253	23.6%	74.4%	1.9%
1991	598627	28.2%	70.5%	1.3%
1992	633755	33.9%	62.7%	3.4%
1993	691282	43.6%	50.8%	5.6%
1994	793919	38.8%	54.7%	6.5%
1995	1004534	41.0%	54.8%	4.1%
1996	1039801	39.2%	58.5%	2.3%
1997	1067164	47.5%	49.6%	2.9%
1998	1046382	43.7%	53.3%	2.9%
1999	1051353	39.7%	56.3%	4.0%
2000	1080817	41.7%	53.5%	4.8%
2001	1352371	46.3%	47.5%	6.3%
2002	1556748	53.4%	42.1%	4.6%
2003	1675075	58.9%	38.4%	2.7%
2004	2334098	60.5%	36.9%	2.5%

* المصدر: بيانات دائرة الإحصاءات العامة . احتسبت النسب من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (4)

المستوردات الأردنية والتركيب السلعي حسب الأغراض الاقتصادية للسنوات (1976 – 2004)/الف دينار

السنوات	المجموع العام	السلع الاستهلاكية	المحروقات والوقود	الآلات والمعدات	سلع أخرى	معدل النمو في المستوردات
1976	339539	133335.0	137،37	862	14760.0	45.1%
1977	454518	147185.0	044،43	128،1	28073.0	33.9%
1978	458826	175669.0	779،46	828	33983.0	0.9%
1979	589523	215211.0	994،73	111،1	46722.0	28.5%
1980	715977	240154.0	154،122	658،1	45848.0	21.5%
1981	1047505	325213.0	131،176	508،5	80149.0	46.3%
1982	1142493	368303.0	928،231	100،5	77797.0	9.1%
1983	1103310	365058.0	399،207	404،3	109511.0	-3.4%
1984	1071340	417124.0	129،205	614،3	135335.0	-2.9%
1985	1074445	384762.0	639،193	074،3	140381.0	0.3%
1986	850199	358230.0	077،111	956،1	134109.0	-20.9%
1987	915555	362011.0	037،149	854،3	122938.0	7.7%
1988	1022469	371616.0	733،131	631،5	165781.0	11.7%
1989	1230010	414360.0	907،203	586،13	170451.0	20.3%
1990	1725828	433826.0	753،305	870،11	41283.0	40.3%
1991	1710463	471158.0	492،241	966،7	17337.0	-0.9%
1992	2214002	553631.0	798،289	463،21	38163.0	29.4%
1993	2453625	555795.0	156،306	424،38	38763.0	10.8%
1994	2362583	551872.0	043،289	544،51	13555.0	-3.7%
1995	2590250	600445.0	092،324	542،41	15693.0	9.6%
1996	3043556	727136.0	791،363	477،23	2199.0	17.5%
1997	2908085	706075.0	246،374	733،30	2588.0	-4.5%
1998	2714374	762407.0	265،244	752،30	3607.0	-6.7%
1999	2635207	782911.0	882،309	793،41	13652.0	-2.9%
2000	3259404	984898.0	569،498	240،52	75131.0	23.7%
2001	3453729	915819.0	470،484	664،84	49064.0	6.0%
2002	3599160	964075.0	240،540	433،71	70361.0	4.2%
2003	4072008	1048321.0	445،661	819،45	86423.0	13.1%
2004	5762890	1386140.0	075،067،1	994،58	104432.0	41.5%

* المصدر: بيانات دائرة الإحصاءات العامة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (5)

الأهمية النسبية للمستوردات الأردنية والتركيب السلعي حسب الأغراض الاقتصادية للسنوات (1976 – 2004)

السنة	نسبة السلع الاستهلاكية	نسبة المحروقات والوقود	نسبة الآلات والمعدات	نسبة السلع الأخرى
1976	39.3%	10.9%	0.3%	4.3%
1977	32.4%	9.5%	0.2%	6.2%
1978	38.3%	10.2%	0.2%	7.4%
1979	36.5%	12.6%	0.2%	7.9%
1980	33.5%	17.1%	0.2%	6.4%
1981	31.0%	16.8%	0.5%	7.7%
1982	32.2%	20.3%	0.4%	6.8%
1983	33.1%	18.8%	0.3%	9.9%
1984	38.9%	19.1%	0.3%	12.6%
1985	35.8%	18.0%	0.3%	13.1%
1986	42.1%	13.1%	0.2%	15.8%
1987	39.5%	16.3%	0.4%	13.4%
1988	36.3%	12.9%	0.6%	16.2%
1989	33.7%	16.6%	1.1%	13.9%
1990	25.1%	17.7%	0.7%	2.4%
1991	27.5%	14.1%	0.5%	1.0%
1992	25.0%	13.1%	1.0%	1.7%
1993	22.7%	12.5%	1.6%	1.6%
1994	23.4%	12.2%	2.2%	0.6%
1995	23.2%	12.5%	1.6%	0.6%
1996	23.9%	12.0%	0.8%	0.1%
1997	24.3%	12.9%	1.1%	0.1%
1998	28.1%	9.0%	1.1%	0.1%
1999	29.7%	11.8%	1.6%	0.5%
2000	30.2%	15.3%	1.6%	2.3%
2001	26.5%	14.0%	2.5%	1.4%
2002	26.8%	15.0%	2.0%	2.0%
2003	25.7%	16.2%	1.1%	2.1%
2004	24.1%	18.5%	1.0%	1.8%

* المصدر: بيانات دائرة الإحصاءات العامة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract

The aim of this study is to investigate the Mazumdar hypothesis that developing economies generally known for exporting consumption goods and importing capitals goods, benefit more from International Trade than do developed economies. To achieve this object, the study employed annual data from Jordanian economy for the period (1976- 2004). Granger causality, VAR, and OLS tests are performed, after testing the stationarity of variables.

The empirical results indicate no support to the Mazumdar hypothesis that trade composition causes economic growth in the medium-run.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Key Words

International trade, Trade composition, Gross domestic product, Jordan.